الوفاق

نشرة خاصة من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
في الذكرى الرابعة والخمسين لاستقلال البحرين

محطات ما بعد الاستقلال
البحرين بين انتفاضتين
03



54 عامًا دون قيام الدولة

استقلال البحرين المفقود

صوّت البحرينيون على استقلالهم الذي نضالوا من أجله على مدى عقود، وبذلوا على طريقه الأرواح والدماء حتى الرابع عشر من أغسطس العام 1971م، اليوم المفصلي في تاريخ البحرين المعاصر، حيث كان الأمل معقودًا على قيام الدولة الديمقراطية الحديثة التي تستند إلى الإرادة الشعبية، والتي عبّر عنها البحرينيون في استفتائهم ودونوها في دستورهم الأول: الحاكمية للشعب مصدر السلطات جميعًا.

غير أن هذا الحلم الوطني لم يكتمل؛ إذ سرعان ما غُلّب منطق القبيلة على منطق الدولة في أول اختبار للتحول الديمقراطي بعد كتابة دستور العام 1973م عبر المجلس التأسيسي المنتخب، واستأثرت القبيلة -حصرًا- بالقرار السياسي والثروة ومقدرات الوطن وأهله بعد تعطيل الدستور في العام 1975م وفرض أحكام قانون أمن الدولة سيئ الصيت على حساب مشروع بناء وطن يتسع لجميع أبنائه.

هذا الانقلاب المبكر على جوهر الاستقلال وأهدافه، دفع شعب البحرين بعد عقدين من الاحتقان السياسي، إلى الخروج إلى الشارع في انتفاضة الكرامة العام 1994م للمطالبة بإعادة الحياة البرلمانية، ورغم الوعود التي دونها الحكم في ميثاق العمل الوطني، سرعان ما جرى الانقلاب عليها مجددًا عبر دستور المنحة في العام 2002م، وظلّ غياب الشراكة الحقيقية في الحكم شاخصًا، ليعود الشعب في 14 فبراير العام 2011م إلى الشارع في انتفاضة جديدة أكثر اتساعًا، مُجددًا تمسكه بمطلبه الأساس: إقامة دولة ديمقراطية حديثة يكون الشعب فيها مصدر السلطات جميعًا وتقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة والعدالة الاجتماعية وصون الحقوق الأساسية والحريات العامة دون تمييز طائفي وقبلي وعرقي.

إن مرور أكثر من نصف قرن على الاستقلال دون قيام الدولة التي حلم بها البحرينيون وسط تراكم الأزمات وتشعبها، يكشف بوضوح أن الاستقلال الشكلي لا يساوي شيئًا إن لم يقترن بتجسيد الإرادة الشعبية، وإن الاستئثار بالسلطة والاستفراد بالقرار يحرم الوطن من الاستقرار ليس محليًا فحسب بل إقليميًا ودوليًا.

- الحراك التغييري المتواصل في البحرين من أجل وطنٍ حرٍ للجميع 02
- 14 فبراير استكمال لنضال الاستقلال وسيادة الشعب وليس القبيلة 04
- إدارة الظهر للتحول الديمقراطي إعادة تدوير أزمات ترهق الوطن وأهله 07
- كيف تحوّل استقلال البحرين من وعد تاريخي إلى واقع مأزوم؟ 08



05 دور بريطانيا في إنشاء المؤسسات الأمنية
جواد فيروز



06 الحفاظ على استقلال وهوية الوطن
محمد جميل الجمري



07 معالم طريق الوطن ومستقبله
رملة عبدالحميد



11 الغرب للعرب: الاستقلال ممنوع
عبدالقادر الشهابي



من أجل وطنٍ حرٍّ نظيف لا يكون مزرعةً

الحَراك التغييري في البحرين من أجل وطنٍ للجميع

“

كبرى المرجعيات الدينية في البحرين
■ سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم*

■ الحراك من أجل وضع حدٍّ لحالة التهميش للشعب واستئثار النظام بالسلطة
■ دستور 2002 دستور جوري مفروض على إرادة الشعب وقهراً عليه

لماذا انطلق الحراك الشعبي؟*

تحت قسوة التعامل السياسي من النظام الحاكم مع الشعب وتهميشه له، وسَلب الحقوق، وإهمال كلّ النداءات وطلبات الإصلاح، ومعالجة الوضع المزري الخانق، وسدّ كل الأبواب من الجانب الرسمي للوصول إلى حلّ؛ انطلق الحَراك الشعبي في صورة اعتصام شعبي حاشد هائل احتجاجي ثائر في دوّار اللؤلؤة على سوء الأوضاع مُطالبٍ بالتغيير الجدّي الذي ينهي المعاناة الشعبية، ويضع حدّاً لحالة التهميش للشعب واستئثار النظام بالسلطة مع التعامل التعسّفي مع هذا الشعب الكريم.

إنّه لَحراك كان وسيبقى بهدف الاصلاح، وتصحيح الوضع تصحيحاً جذريّاً جديّاً، والرجوع بالعلاقة بين الشعب والكيان الحاكم إلى حدّ العدل والانصاف والعدل والانتفاءِ العمليّ على الأقل لعقلية الغطرسة الذاهبة إلى أنّ للنظام السيادة المطلقة، والحقَّ المفتوح في الأمر والنهيّ، وأنّ موقع الشعب موقع العبد، ومن عليه أن يسمع ويُطيع ولا يناقش، وأنّه مدان لو أراد أن يعطي رأياً في ما يمس مصيرَه نفسِه، ويعني حياته وانسانيته.

وهذا فهمٌ مغلوطٌ جدّاً، وعلى خلافٍ ما هو الصحيح من أنّ أي نظامٍ حاكم لشعبٍ أو أمة عليه أن يكون مخلصاً في خدمتهما، وأن الشعب والأمة هما الأصل في الحكم بعد الله عزّ وجلّ مالك الجميع، ومن لا قيام للحكم لأحدٍ في لغة الحقّ إلاّ أن يأذن به هو سبحانه.

الحَراك في البحرين من أجل وطنٍ للجميع، خالٍ من الاخلال بالعدل، والتلاعب بالثروة العامة. والتحكم بظلم، وخالٍ من تقديم أو تأخير بلا وجه يقبله العقل والشرع. من أجل وطنٍ حرٍّ نظيف لا يكون مزرعةً للفساد والمفسدين، والاستهتار والمستهترين، ولا مرتعاً من مراتع الكفر والفسق والفجور والتهتُّك، ولا منطلقاً من منطلقات الشرّ في الأرض، والتآمر على الأمة، ولا أرضاً ينقسم أهلها إلى سادةٍ وعبيد، ولا ساحةَ صراعٍ بين السنيّ والشيعيّ، أو بين العربي وغيره، وإنما ساحةُ أخوةٍ إيمانية، وساحةُ إنسانيةٌ وطنيةٌ قوية تعطي للوطن أمنه وقوّته وعزّته، ولأهله الكرام راحة الحياة وفرصة التقدّم والبناء المشترك المجيد.

دستور الفرد الواحد

لا اعتبار لرأي الشعب أمام السلطات الثلاث، الرأي رأي فرد واحد، الرأي لدستور 2002 وهو من وضع فرد واحد، دستور جوري مفروض على إرادة الشعب وقهراً عليه، الحكم لهذا الدستور وقد يخرج عن مقتضى ومقررات هذا الدستور لإرادة طارئة لمن يشرف عليه، الحكم للقوانين المشتقة والمتفرعة من هذا الدستور، الواقع التنفيذي المترشح عنه خير شاهدٍ على ذلك، على أنّ الشعب ساقطةٌ إرادته في نظر الحكم، ملغيّ الإرادة، لا موقع لإرادته في تحديد مصيره ومصير وطنه. هذا الواقع واضح أنّه تخلُّف، رجعيّة سياسية مرفوضة في نظر الدين والعقل والإتجاه العالمي اليوم كلَّ الرفض.

في البحرين سياسةٌ اقتصادية ظالمة وفاشلة، ولكن فشلها فشل متعمد وعلى يد تخطيط الدولة، وهي فاشلة من حيث مردودها الشعبي والوطني، فاشلة لأن نتيجتها الجوع والفقر والبطالة، النهب، السرقة، التلاعب بالثروة، ووضع الثروة للإضرار بالشعب واستعباده، وهزيمة نفسيته، وإتعابه وتجفيف منابع دينه.

> الواقع واضح أنّه تخلُّف رجعيّة سياسية مرفوضة كلَّ الرفض في نظر الدين والعقل والإتجاه العالمي

سياسة اجتماعية مُفَرقة قائمةً على الطائفية حمايةً لأمن النظام، لا محبةً في سُنّة ولا في غير سُنّة.

في البحرين محاربةٌ للعلم، للعقول الذكية والألمعيّات، والقابليّة العبقرية، وكلُّ مستوىً فكريٍّ متقدِّم معزول عن خط العلم، محرومٌ من الفرص العلمية، محاربةٌ فرصه حتى الشخصية لتحصيل العلم، إذا لم يكن هذا العلم سلاحاً من أسلحة الدولة على شعبها ودينه وكرامته.

99% مُعدّل لا يجدُ وظيفة صغيرة، ولا يمكن أن يجد منحةً دراسيةً من الدولة، وأوّل من تُسدّ عليه الأبواب، حتى الأبواب التي يبذل فيها محاولات شخصية في سبيل فتحها لنفسه.

هناك خلق حالة بطالة، -خلق وليست بطالة اضطرارية-، قسمٌ من الشعب مكتوبٌ عليه أن لا يجد فرصة عمل في الكثير الكثير من أبنائه.

الحربُ على الدين محاربةً لا يضطر إليها استقرار الكرسي، أنا أرى هذه المحاربة متجاوزة لحدّ الحفاظ والحماية لموقع الحكم.كأنّ هذه المحاربة على الدين شرطٌ خارجي للبقاء في الحكم، وليس أنّ وضع الحركة الدينية مُهدّد فعلاً لسقوط الحكم. موجودُ نشاط ديني، حب للدين، تعلّق بالدين، ولكن ليس إلى الحدّ الذي يُهدّد بقاء الحكم لا في المدى المنظور، ولا المدى الأبعد، وإلى حدّ التوّسط.

الحرب على الدين منه: مطاردة الحوزات، محاربة المؤسسات الثقافية الدينية، تعطيل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المستوى الاجتماعي والفردي.

تهويد تاريخ الوضع الحضاري، ومسخ شواهد الانتماء الإسلامي في البحرين كما في مشروع تهويد منطقة المنامة.

يأتي التطبيع بكلّ أبعاده -والتطبيع بكلّ أبعاده التي تمثل بيعاً وتحوّلاً حضارياً- بما يخدم إسرائيل وأمريكا.

التطبيع لا يُستهدَف منه ربحاً مادياً لإسرائيل بقدر ما يستهدف -من خلال التعامل مع منطقة الخليج وفتح الأسواق العربية وما إلى ذلك-، إنما الأهم من ذلك في النظر الإسرائيلي والأمريكي هو تذويب الحالة الإسلامية في المجتمع الإسلامي، تغريب المجتمع الإسلامي، نقلة حضارية من الإسلام إلى الحضارة الغربية الكافرة.

في البحرين هدمُ للأخلاقيّة والنفسيّة الإسلامية، النسوية، المثلية، إلى آخره، عددٌ من المشاريع العملية المُفعلة لهذا الغرض، وهو هدم الأخلاقية والنفسية الإسلامية والارتباط العقلي والنفسي بالإسلام.

في البحرين سياسة تنكيل وعنفٍ دائم، وتأتي شيطنة الشعب من الحكومة تبريراً لاستمرار التنكيل والعنف، في البحرين سجونٌ من نوعٍ خاص متشدّد يمارس التعذيب والعدوانية في داخل السجن، وسجون التهَمَت زنزاناتها ألوف عديدة من أبناء البحرين، ومن رجالها الذين يُعتمد عليهم كل الاعتماد.

في البحرين حبسُ لعقليات كبيرة، ولنفوسٍ مبدئية شامخة، ولرجالاتٍ صالحين، ولقادة قادرين. هذا في البحرين ولا سببَ لذلك إلا أنّهم يطالبون بحقّ الشعب.

في سجون البحرين أطفالٌ يصيرون إلى حدّ المشيب، وذلك لأنّهم أفزعهم الوضع الظالم وخرجوا ينادون بصوت الاستنكار، في البحرين سجناء كُتب عليهم أن يخرجوا إمّا معلولين نفسياً، وإما معلولين بدنياً.

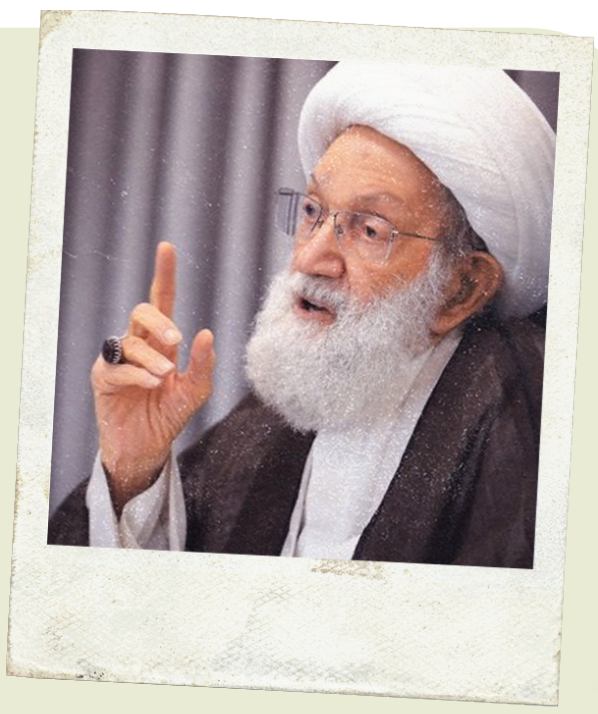
في البحرين إمتحانٌ للولاء الوطني، لماذا؟ للتأكّد من الإخلاص للولاء الصهيوني والإسرائيلي، يحكمون عليك بأنّك غير موالٍ لوطنك، وأنك عدوّ للحكومة، على أي أساس؟ على أنّك لم تستجب لأمرٍ يفرض عليك أن تدخل في عملية التطبيع وتبارك التطبيع، وتنخرط في قضية التطبيع.

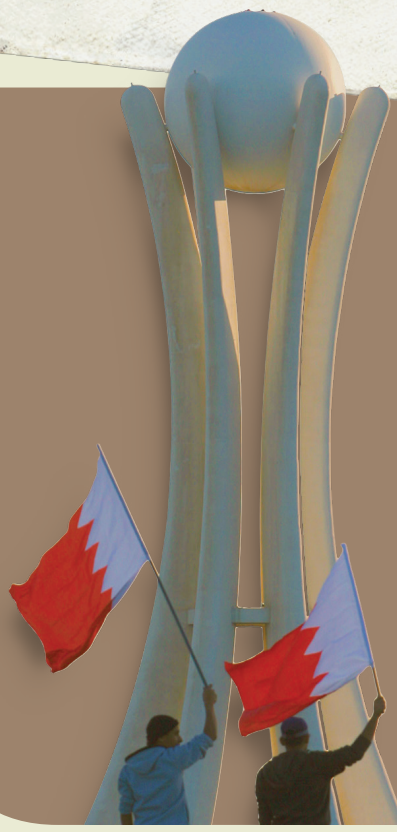
الوضع السياسي مستعدٌ إلى أن يهجر، وأن يسحب الجنسية، وإلى أن يفصل من العمل، وإلى أن يحكم عليك لسنوات، إذا لم تستجب لمطلب الإشترك في مؤامرة التطبيع. هذا كلّه في البحرين، وكلّه حاضرٌ في ذهنية الناس في كل يوم.

(من كلمة سماحة آية الله قاسم عشية 14 فبراير في العامين 2021 و2023*)









محطات ما بعد الاستقلال
البحرين بين انتفاضتين

منذ العام 1973م حيث تم التصديق على دستور البلاد في 6 ديسمبر 1973م، وكان من وضع مجلسٍ تأسيسي، وهو أول مجلسٍ تأسيسي، قبل حل المجلس الوطني بإرادة أميرية منفردة أثناء عطلته الصيفية العام 1975م شهدت البحرين انتفاضتين انطلقتا في العامين 1994م و2011م.

استنزفت الانتفاضتان من نفوس الشعب وحرماته الدينية والسياسية والإنسانية الكريمة وكلّ حقوقه المحترمة بما طال كل شيء من أرزاقه وغيرها ما ظلّ متصاعداً حتى اليوم.

فصار أنْ لابد من وراء هذه الخلفيّة أن يزداد عزم المعارضة على مواصلة الانتفاضة كما كان العزم منذ الإبتداء ولكن بدرجةٍ أشدّ عمّا كان عليه العزم، وذلك حتى يتحقق كامل المطالب العادلة ويُعترف للشعب بموقعه الطبيعي، وباختصارٍ في إدارة بلده.

■ تم التصديق على دستور البلاد في 6 ديسمبر 1973، وكان من وضع مجلسٍ تأسيسي، وهو أول مجلسٍ تأسيسي في البحرين.

■ أعقب ذلك مجلسٌ وطني لتشريع القوانين والمراقبة والاستجواب والوظائف الأخرى المختصة به، وكانت أولى جلساته في 16 ديسمبر 1973م ودورته المقررة 4 سنوات والتي لم تكتمل له.

■ حلّ المجلس بإرادة أميرية منفردة أثناء عطلته الصيفية العام 1975م بعدما فُضّ دور الانعقاد الثاني من دورته الأولى، وصدر بذلك مرسوم بقانون برقم 14 لسنة 1975م.

■ كان سبب الحلّ رفضٌ في الجانب الشعبي للمجلس لقانون أمن الدولة الجائر التي تقدمت به السلطة التنفيذية، ولم تسمح ظروف الخلاف على ذلك القانون للسلطة التنفيذية حتى بأن تسمح بانعقاد الجلسة المخصصة للتصويت عليه، كان الرفض قوياً جداً وحدّياً، حيث علمت السلطة التنفيذية باسقاطه، فكان أحسن لها أن لا تنعقد الجلسة فيتم التصويت على الإسقاط والرفض.

■ صدر في يوم الحل نفسه أمرٌ أميري رقم 4 بتأجيل انتخاب مجلس وطني بديل يقوم مقامه إلى أن يصدر بذلك قانونٌ جديد، ولم يكن هناك مجالٌ لإصدار قانون جديد بعد حل المجلس الوطني، قانون ينبع من إرادة الشعب، وإنما كانت الفرصة المتاحة هي أن يصدر مرسوم أميري بقانون انتخاب.

■ ويعني ذلك إلغاء التجربة الديمقراطية وأي تمثيل شعبي إلى أجل غير مسمى وارجاع المسألة في تركيبة المجلس وقيودها وقيود وظائفه إلى طائلة المراسيم الأميرية وحدها، فحصرت الإرادة التشريعية في إرادة الأمير يومذاك.

■ جاءت على أثر ذلك الانتفاضة الشعبية الأولى في 17 من ديسمبر 1994م.

■ أنتجت الانتفاضة التصديق على ميثاق العمل الوطني 14 فبراير 2001م.

■ انطلقت الانتفاضة الثانية بتاريخ 14 فبراير 2011م.

■ صدر قانون انتخابي على شكل مرسوم بقانون برقم 14 لتنظيم الحقوق بشأن مباشرة الحقوق السياسية بتاريخ 3 يوليو 2002م، ثم صدر مرسوم بقانون 15 لسنة 2002 بشأن مجلس الشورى المعين ومجلس النواب، جهد ذلك المرسوم على أن يُجيّر العملية النيابية ويُحكم القبضة على ما تنتجه من قوانين ومواقف لصالح السلطة التنفيذية والإرادة المنفردة التي أصدرت القانون بمرسوم نفسها، ويرجع كلها إلى الإرادة الملكية.

■ استنزفت الانتفاضتان من نفوس الشعب وحرماته الدينية والسياسية والإنسانية الكريمة وكلّ حقوقه المحترمة بما طال كل شيء من أرزاقه وغيرها ما ظلّ متصاعداً حتى اليوم، والتفصيل يُرجع فيه للمصادر المعنيّة.

■ فصار أنْ لابد من وراء هذه الخلفيّة أن يزداد عزم المعارضة على مواصلة الانتفاضة كما كان العزم منذ الإبتداء ولكن بدرجةٍ أشدّ عمّا كان عليه العزم، وذلك حتى يتحقق كامل المطالب العادلة ويُعترف للشعب بموقعه الطبيعي، وباختصارٍ في ادارة بلده.

*من كلمة سماحة آية الله قاسم عشيّة 14 فبراير 2020م





غلبتها القبيلة والفردية والاستئثار

نحتاج في البحرين إلى قيام الدولة الحديثة التي لم تؤسس بعد الاستقلال ”

زعيم المعارضة البحرينية
■ سماحة الشيخ علي سلمان

- البحرينيون لا يزالون يناضلون من أجل حلمهم بدولة ديمقراطية حقيقية
- 14 فبراير 2011 هو استكمال نضال الاستقلال وسيادة الشعب وليس القبيلة
- نحتاج إلى دولة مواطنة تلغي كافة المميزات القبلية والطائفية والعرقية

لماذا لا يُحتفل بذكرى للاستقلال؟

في ذكرى الاستقلال 14 أغسطس 1971 يبقى السؤال الأول هو لماذا لا تحتفل الجهات الرسمية بهذا التاريخ كذكرى للاستقلال؟ ومعروف تاريخ انسحاب وإنهاء الوجود العسكري للانتداب أو الاستعمار أو غيرها من التسميات، وفي 15 أغسطس هو تاريخ رسمي، حتى الدولة في بعض الأيام تعترف بهذا المعنى، لكنها لا تقوم بالاحتفال في هذا التاريخ ولا بهذه الذكرى.



البحرينيون يتطلعون لدولة ديمقراطية السيادة فيها للشعب كما ضمّنوا في دستورهم الأول

لماذا لا تحتفل الدولة بذكرى الاستقلال؟ لا أعرف هل لأن الدولة لم تكن ترغب في هذا الانسحاب، ربما على المتابع أن يعود إلى تلك الحقبة الزمنية لكي يفهم بعض الأشياء، ويرجع إلى ما بعد هذه الحقبة الزمنية، فهناك بعض المؤشرات التي تقول أن لا رغبة من الدولة في هذا الانسحاب، بالعكس ربما كان هنالك مطالبة بالبقاء في الوقت الذي كانت بلادنا تعيش في مطالبة شعبية بالاستقلال والانسحاب، وما شابه ذلك، الآن لماذا المطالبة من الدول بعدم الانسحاب وما الأسباب لا أريد أن أقف على تفاصيلها.

البحرينيون أرادوا دولة ديمقراطية

لقد صوت البحرينيون في العام 1971 على رغبتهم في دولة عربية مستقلة ديمقراطية، هكذا خلاصة ما تم، أي هناك استمزاج لرأي شعب البحرين في العام 1971 بناء على ترتيب إيراني بريطاني في المنطقة مع عدد من دول المنطقة أيضا كانوا شركاء فكانت مبادرة وجهد الأمين العام للأمم المتحدة الذي أفضى إلى هذا المعنى، أن أهل البحرين يريدون دولة عربية ديمقراطية على هذا الأساس سارت المياه، لأن هذا حدث كبير جدًا فسارت الأمور من العام 1971 إلى العام 1973 فانتجت خطوة أولى نحو بناء هذه الدولة الديمقراطية، عبر كتابة دستور مصنوع بصيغة فيها درجة من التوافق، ولكن سرعان ما تم التنكر لهذا المسار وحل المجلس الوطني الناتج من هذا التصويت والناتج من هذا المسار، وتعليق العمل بالدستور حتى العام 2002م ثم المجيء بدستور بطريقة فردية لا علاقة لها بالإرادة الشعبية، فيه تعديل دستوري واسع بحيث صنع دستور جديد في كثير من المواد .

السيادة للشعب مصدر السلطات

ما زال البحرينيون في هذه الذكرى يناضلون من أجل حلمهم الذي عاشوه أيام الاستعمار، وفي حقبة الاستقلال، وما زالوا يحلمون به الحلم بدولة ديمقراطية السيادة فيها للشعب كما ضمنوا في دستورهم الأول: السيادة فيه للشعب مصدر السلطات، نظام الحكم في البحرين ديمقراطي، هذه المادة لها علاقه بكل هذا الجدل، ولها علاقة بتصويت الأمم المتحدة، ولها علاقة بهذا الجو.

نظام الحكم في البحرين ديمقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعًا ما زال البحرينيون يناضلون من أجل ذلك، وتحركهم في 14 فبراير 2011 هو لاستكمال هذا الاستقلال واستكمال بناء الدوله وليس استمرار دولة القبيلة التي كانت سائدة في أيام الاستعمار، فالنضال سيستمر من أجل إقامة الدولة الديمقراطية الحقيقية بدلا من دولة القبيلة.

الدولة غلبتها القبيلة والاستئثار

نحتاج في البحرين إلى قيام الدولة التي لم تؤسس بعد الاستقلال وغلبتها القبيلة وغلبتها الفردية وغلبها الاستئثار، ولم تنشأ الدولة الحديثة في البحرين حتى هذه اللحظة.

نحتاج قيام دولة -إذا سافرتم إلى دول فيها شيء من الديمقراطية المترسخة سوف ترون أن هنالك دولة-والحكومة مجرد جهاز لا يحتل تلك الأهميه الكبيرة في الدولة، وإنما يقوم بأداء



الوطن بحاجة للانتقال إلى مملكة دستورية ديمقراطية حيث الحكومة تُنتخب من الشعب وليس بالتعيين

الخدمة لمدة محددة ثم يتغير ويتبدل، والدولة ثابتة بقوانينها وأنظمتها ومؤسساتها.

نحتاج في بلدنا أن نكون مواطنين بحرينيين ونلغي المميزات والقبلية والعرقية والطائفية، نلغيها من وجودنا من قوانينا قدر الموجودة فيه بالقوانين وتلغى من الممارسات حتى يتحرك الوطن، يتحرك الناس بعيد عن هذه المعايير والتقسيمات والواقع المكبل إلى هذا الوطن.

تحليل تاريخي وحقوقي

المؤسسات الأمنية في البحرين ودور بريطانيا في إنشائها وتطويرها

منذ التأسيس المبكر للدولة البحرينية الحديثة، شكّلت المؤسسات الأمنية والعسكرية ركيزةً أساسيةً للحكم. ومن هذه المؤسسات: جهاز الأمن الوطني ويتشكل من ثمانية إدارات، وزارة الداخلية وتتكون من أثنى عشر إدارة، الحرس الوطني ويتبع الديوان الملكي مباشرة، و قوة دفاع البحرين والتي تأسست عام 1968. لقد لعبت بريطانيا دورًا محوريًا في إنشاء هذه المؤسسات وتدريبها، سواءً خلال فترة حمايتها للبحرين أو في فترة ما بعد الاستقلال. يُحلّل هذا المقال العلاقة التاريخية بين بريطانيا وتطوير جهاز الأمن البحريني بمختلف مؤسساتها، وكيف لا يزال هذا يؤثر على المشهد السياسي وحقوق الإنسان في البلاد.



■ جواد فيروز
نائب بحريني سابق ورئيس منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان

التأسيس تحت الحماية البريطانية

بدأت البحرين بناء جهازها الأمني الحديث تحت الحماية البريطانية (1820-1971)، حيث أشرف الوكلاء السياسيون البريطانيون على شؤون الدولة في كافة المؤسسات الرسمية للحكومة، وقد أنشأت بريطانيا أول قوات شرطة رسمية، وعينت ضباطًا بريطانيين لقيادة الأمن الداخلي وتوظيف رجال شرطة والأمن العام من المستعمرات الأخرى مثل الهند وباكستان وعمان واليمن وذلك بهدف استخدام هذه المؤسسات في المقام الأول للسيطرة على السكان الأصليين وقمع المعارضة السياسية والتي باتت تتعاظم شيئاً فشيئاً ضد المستعمر لتحقيق الإستقلال ومنها: اضطرابات عام 1919.

وقد قام المعتمد السياسي البريطاني الميجر «ديلي» بعد تعيينه في عام 1921 بإصدار مرسوم في عام 1922 خولت بموجبه السلطات البريطانية إدارة الشرطة وأجهزة الحكومة وكافة إدارتها، فضلاً عن سن اللوائح والقوانين في البلاد، كما أرسلت بريطانيا «تشارلز بلجريف» ليعمل مستشاراً لحكومة البحرين، واستطاع هذا بعد شهور من وصوله أن يصبح قائداً عاماً للشرطة ورئيساً لشؤون القضاء ومراقباً عاماً للإدارة المالية والصحة والأشغال.

وبذلك أصبح هو الحاكم الفعلي خلال الفترة (1926-1957) وعندما عزل وحل محله بريطاني آخر، بلقب سكرتير عام لحكومة البحرين، ظلت كثير من الدوائر الحكومية يديرها بريطانيون حتى الاستقلال في عام 1971.

ما بعد الاستقلال واستمرار النفوذ البريطاني

أعلنت بريطانيا في عام 1968 عن انسحاب قواتها من منطقة الخليج بحلول نهاية عام 1971 وذلك نتيجة لعدة عوامل، منها الأزمة الاقتصادية التي مرت بها وعدم القدرة على سداد التكاليف الباهظة للحفاظ على وجودها العسكري في المنطقة، بالإضافة إلى تزايد الضغوط الإقليمية والدولية لإنهاء هيمنتها على المنطقة. بالرغم ذلك فقد استمر النفوذ البريطاني، لا سيما في قطاع الأمن حيث عُيّن الضابط البريطاني الشهير إيان هندرسون في شهر أبريل عام 1966 رئيسًا لجهاز أمن الدولة، وظل في منصبه حتى شهر فبراير 1998، حيث اتُهم بالإشراف على أعمال قمع وتعذيب واسعة النطاق، لا سيما خلال انتفاضة التسعينيات من القرن الماضي. بالرغم من العديد من انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة التي قامت بها الأجهزة الأمنية في البحرين في عهده، لكن لم تُتخذ أي إجراءات محاسبة ضده لا من السلطات المحلية بعد تولي الملك حمد بن عيسى الحكم ولا من قبل بريطانيا، مما أثار انتقادات دولية ومنها المنظمات الحقوقية.

> الضابط البريطاني إيان هندرسون عيّن رئيسًا لجهاز أمن الدولة من 1966 حتى 1998 حيث اتُهم بالإشراف على أعمال قمع وتعذيب واسعة النطاق لاسيما خلال إنتفاضة التسعينات

في أعقاب الحراك الشعبي العارم عام 2011، تكثف التعاون الأمني البريطاني البحريني:

1. تقديم المساعدة التقنية والدعم الاستشاري لقوات الأمن
2. برامج تدريبية في مجال مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني
3. تصدير تقنيات المراقبة الحديثة والدقيقة إلى البحرين

التعاون الأمني الحديث

في أعقاب الحراك الشعبي العارم في فبراير 2011، تكثف التعاون الأمني البريطاني البحريني:

- قُدّمت بريطانيا المساعدة التقنية والدعم الاستشاري لقوات الأمن البحرينية.
- نُفّذت برامج تدريبية في مجال مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني.
- صُدّرت تقنيات المراقبة الحديثة والدقيقة إلى البحرين.
- قامت الجهات البريطانية الرسمية، بما في ذلك وزارة الخارجية في الحكومات المتعاقبة، بتمويل مثل هذه البرامج في إطار «الإصلاح المؤسسي»، على الرغم من تورط أجهزة الأمن البحرينية في انتهاكات موثقة.

تداعيات العلاقات على حقوق الإنسان

أدانت منظمات حقوق الإنسان الدولية بريطانيا لتمكينها قوات الأمن البحرينية المرتبطة بالتعذيب والقمع، كما ناقش البرلمان البريطاني دعواتٍ لتعليق هذا التعاون، وإن لم تُجرِ أي تغييرات ملموسة في السياسات. هذا ويجد المراقبون بأن المملكة المتحدة أعطت الأولوية «لإستقرار نظام الحكم في البحرين» وتوسعة العلاقات العسكرية الاستراتيجية على التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

إن انخراط بريطانيا في المؤسسات الأمنية البحرينية ليس تاريخيًا فحسب، بل لازال قائماً حتى اليوم، وبالرغم من الإدعاءات بوجود برامج وخطط «اصلاحية» لهذه المؤسسات ولعموم الشؤون الحقوقية ، لا يزال دعم المملكة المتحدة قائم للعديد من الأجهزة المتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة.

لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا ولضمان عدم استمرار الانتهاكات الجسيمة في البحرين تطالب العديد من المنظمات الحقوقية الدولية بالآتي:

- **إعادة تقييم التعاون الأمني بين المملكة المتحدة والبحرين استنادًا إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.**
- **وضع حد للدعم غير المشروط للمؤسسات الأمنية والأجهزة الرسمية المسيئة والمتهمة بممارسة انتهاكات ممنهجة.**
- **تعزيز الرقابة الدولية على البرامج الأمنية الثنائية بين الدولتين.**
- **التوافق على برامج ومشاريع إصلاحية أمنية وحقوقية وسياسية شاملة وذات جدوى وتتضمن رؤى لإصلاح المؤسسات الأمنية.**

> على المملكة المتحدة تقييم التعاون الأمني مع البحرين استنادًا إلى المعايير الدولية ووضع حد للدعم غير المشروط للمؤسسات الأمنية والأجهزة المسيئة



عبر ودروس من سيرة شعبنا وحركته الوطنية

الحفاظ على استقلال وهوية الوطن



■ محمد جميل الجمري
نائب سابق عن كتلة الوفاق

«الغالبية الساحقة من شعب البحرين ترغب في الحصول على الإعتراف بهويتهم في دولة مستقلة وذات سيادة كاملة حرة في أن تقرر لنفسها علاقاتها مع الدول الأخرى» هذا ما ورد في تقرير الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بعد أن استطلع رأي المواطنين في البحرين في العام 1970، ونتيجة لذلك تخلت إيران عن مطالبتها بالبحرين وحصلت البحرين على استقلالها عن المملكة المتحدة في 14 أغسطس 1971.

ممكن استلهام العديد من العبر والدروس من سيرة شعبنا وحركته الوطنية التي تسامت في مفاصل عديدة عن السلوك الذي يفضي الى انقسامات داخل الجسم الوطني، وهذا ما يجعلنا نثق بقدرة هذا الشعب على تجاوز العديد من المحن ورص الصفوف من أجل النهوض بهذا الوطن.

لقد مر شعبنا بتجارب عديدة في مسيرته الطامحة لممارسة السيادة الوطنية على خيرات البلد وقراره السياسي، فكانت لهذا الشعب محطات هامة في العام 1973 حيث تمت صياغة الدستور وتأسيس الدولة ومن ثم انتخاب أول برلمان والذي حمل معه الكثير من آمال وطموحات هذا الشعب ولكن لم يقدر له الإستمرار فبعد أقل من سنتين من عمرالتجربة البرلمانية تم حل البرلمان وتعليق العمل ببعض مواد الدستور وذلك بعد أن رفض النواب إقرار قانون تدابير أمن الدولة وأظهر النواب قوة وثباتا في الموقف لم يتزلزل رغم كل محاولات الحكومة إحداث فرقة بين الكتل الرئيسية في المجلس.

وبدأت مرحلة من أقسى المراحل التي مرت على البحرين حيث تم إطلاق اليد للجهات الأمنية في ملاحقة الناشطين السياسين وإيداعهم السجون من غير محاكمة واستمر ذلك حتى بداية العهد الجديد والتصويت على ميثاق العمل الوطني والذي حصد ما يشبه الإجماع الوطني بفضل دعوة الشخصيات البارزة في المعارضة وفي مقدمتهم سماحة المرحوم الوالد الشيخ عبد الأمير الجمري بعد أن تم التحاور مع سمو الأمير آنذلك والذي كان لزيارته لمجلس العلامة السيد الغريفي وتوقيعه على المطالب التي سلمها إياها سماحة السيد عبدالله الغريفي الأثر في طمأنة عموم الشعب بالجدية في التوجه نحو الإصلاح والإنفتاح على المطالب الشعبية.

شهدت البحرين انتخابات بلدية ونيابية شاركت في بعضها المعارضة وأظهرت القواعد الشعبية بمختلف توجهاتها رقيا في عرض البرامج الانتخابية وعدم التجاوز ضد الخصوم، ولم يحاول أحد من المعارضة فرض إرادته على المخالفين بل سارت العملية الإنتخابية بسلاسة وتم القبول بالنتائج التي أعلنت والتزم الجميع بالإجراءات القانونية التي نظمت العملية الإنتخابية. لكن ما يؤسف له فإن التجربة الديمقراطية تراجعت كثيرا وبسرعة حتى وصلنا إلى قانون العزل السياسي الذي يحضر على منتسبي الجمعيات السياسية المنحلة المشاركة في العملية الانتخابية مما أخرج تيارًا عريضًا كان قد حصل علي تأييد واسع حصل بموجبه على 18 مقعدا في انتخابات 2006 و2010.

يدرك شعب البحرين جيدا أن التحديات الماثلة أمامنا اليوم تفوق تلك التي واجهت الآباء والأجداد قبل أكثر من نصف قرن، فاليوم يشعر الجميع بأخطار كبيرة على هوية العديد من الأوطان في منطقتنا بسبب العربدة التي تقوم بها دولة الكيان الإسرائيلي والساعية من خلالها لتمزيق العديد من الدول وإعادة رسم خارطة للمنطقة تضمن لها الهيمنة والسيطرة على مقدرات هذه الأوطان.

لقد كان وسيبقى شعب البحرين مساندا لنضال الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه المشروعة في استرداد وطنه وعودة المشردين وتشكيل دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

إن التحرر من الإستعمار في زمننا هو في الحفاظ على هوية الوطن وعدم خضوعة لقطار التطبيع المشؤوم، الذي سيأخذ كل خيرات الوطن لتكون إسرائيل القوة الأعظم في المنطقة التي يراد إخضاع المنطقة كلها لها.

اليوم هم شعوب المنطقة هو الحفاظ على هوية أوطانهم، خاصة مع الحملة الصهيونية الهادفة إلى إعادة رسم خارطة المنطقة وذلك يعني استخدام القوة في تمزيق الدول وإعادة رسم حدودها، لذا فإن التخلص من تسلط دولة الكيان الإسرائيلي على دول المنطقة سيكون هو المطلب الذي تطالب به الناس، فالمشهد الذي يرتسم أمامنا في ما تعمله هذه الدولة المارقة من اعتداءات على سوريا رغم ان الحكومة الإنتقالية هناك أبدت عزمها على التطبيع مع هذا الكيان، يظهر لنا نوايا هذه الدولة التي تبيع وهم السلام على حكومات المنطقة وهي لا تريد إلا التسلط والتوسعة وأخذ الثروات.

صادر الحاكم تاريخا عزيزا على البلاد وأحاله تاريخ ذات

كيف استقبل البحارنة استقلالهم؟

■ محمد منصور

كيف استقبل البحارنة بأمرهم ، وكيف تصوروا هذا الاستقلال الذي عملوا على إنجازه، وكيف أرادوا له أن يكون حرا دون قيد، وفي الوقت الذي بذل فيه الحاكم جهودا من أجل الإبقاء على الانتداب، كان الشعب الأصيل ينزع إلى الفكاك من التبعية والانقياد إلا إلى الوطن، وكانت الفرصة مؤاتية لإبرام اتفاقيات مع الإنجليز على نحو آخر عبر رجالات وازنة رأسمالية وتتمتع ببعد أرستقراطي وعائلي يسد ما يسده الحاكم آن ذاك، إلا أنهم لم يقدموا التبعية على الانحياز إلى الوطن الذي تصوروا أن يكون حرا وديموقراطيا، وهم إذ انحازوا إلى هذا الخيار بذلوا جهدا في إيضاح الأمر وماهم عليه لمرجعيتهم الدينية الرشيدة، والمتمثلة آنذاك في المرجع السيد محسن الحكيم رحمه الله.

كان شاه إيران يود ضم البحرين إلى ملكه، وكان البحارنة لا يريدون الشاه ولا يريدون المحتل، وكان إصرارهم على حكم دستوري ديموقراطي ، وان الشعب يسهم في هذا الحكم إلا أن هذا الظن خاب، والوعد الذي قطعه حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة من ضمان العيش الكريم لهذا الشعب لم يتحقق، وكأن تلك الوديعة وهي البحرين لم تحفظ.

لقد دعمت المرجعية استقلال البحرين وعروبتها وحريتها، لكنها انتقلت من تبعية إلى أخرى، ومن إطباق سياسي إلى آخر ومن انتداب مملكة إلى انتداب موظف يرأس جهاز الأمن، ويدير مقدرات هذه الدولة، ويضع أهلها في معتقل كبير.

استقبل البحرانيون استقلالهم بالفرح في 14 أغسطس العام 1971 وصادر الحاكم تاريخا عزيزا على البلاد وأحاله تاريخ ذات يرتبط بالتاج تاج الذات لا تاج البلد، يرتبط بقيمة معنوية ذاتية لا جماعية.

لقد تراكمت الثنائيات الضدية بين الحاكم والشعب في تلقي هذا الاستقلال بين ثنائية الرضا وثنائية الرفض بين ثنائية الاستقلال وثنائية الاستغلال بين ثنائية ديموقراطية وثنائية أخرى تنزع إلى الاستفراد، وبين ثنائية طائفية وأخرى أخوية وطنية.

لقد كان الشعب أكثر طموحا ونزوعا إلى خيار الإصلاح وبناء الدولة العادلة، وكان الحاكم أقرب إلى الهوس والخوف من حرية شعبه وقدرته على العطاء.

> لقد كان الشعب أكثر طموحا ونزوعا إلى خيار الإصلاح وبناء الدولة العادلة، وكان الحاكم أقرب إلى الهوس والخوف من حرية شعبه وقدرته على العطاء



تحديد معالم طريق الوطن ومستقبله

ماذا بعد الاستقلال؟



■ د. رملة عبدالحميد
ناشطة بحرينية

يعرف جاستن غنغلر دول الخليج العربي في مقالته الاقتصاد السياسي للطائفية في الخليج على أنها «مزيج من السخاء الاقتصادي والبخل السياسي. وهو نظام جرى الحفاظ عليه من خلال موارد الثروة الهائلة ومؤسسات الحكومة التقليدية، ودولة قادرة على تخويف مواطنيها لدفعهم إلى القبول بالوضع السياسي الراهن وأن الضغط من أجل إحداث تغيير جوهري ينطوي على مخاطر حقيقية من عدم الاستقرار».

خضعت دول الخليج العربي للحماية البريطانية منذ القرن التاسع عشر عبر اتفاقيات الحماية، وكان ذلك امتدادًا لنفوذها على الهند والطرق البحرية الممتدة من البحر المتوسط والبحر الاحمر، وبحر العرب، إذ يعتبر الخليج العربي ممرًّا مائيًّا للتواصل بين تلك الممرات المائية لتسهيل تجارتها الدولية. ونظرا لضرورة حماية نفوذها التجاري، استدعى وجود قوات وقواعد بريطانية في الخليج العربي.

على الرغم من أن بريطانيا ساهمت بشكل كبير في تطوير البحرين خاصة في الجانب الإداري والمالي وتقديم الخدمات العامة من تعليم وطبابة، وتحديث البنية التحتية مستغلة عائدات النفط. الا انها تمكنت من استغلال خيرات البحرين ومقدراتها وموقعها الجغرافي المميز لصالحها، كما لعب المستشار البريطاني بالجريف دورًا كبيرًا في مسك خيوط اللعبة في البحرين، فهو من يدير البلاد، وهو المتصرف فيها وفق رؤيته، وكان سدًّا منيعًا لأي حراك إصلاحي في البحرين.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، واختلال ميزان القوى، وخسارة بريطانيا موقعها العالمي بسبب خسارتها المادية، والعجز الكبير في ميزانيتها، الامر الذي أدى بها الى التقليل من إنفاقها العسكري، وخاصة في قواعدها العسكرية الدولية، لذا قررت الانسحاب من الخليج، لتلتقطه الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب بقوة ونفوذ كبير، إذ بدا الخليج سلاحًا استراتيجيًا هامًا لها خاصة بعد اكتشاف النفط.

لذا سارعت الشركات النفطية الأمريكية للحصول على امتيازات التنقيب واستخراج النفط في الخليج لسنوات طويلة الأمد، وفي الوقت ذاته عقدت الحكومة الأمريكية اتفاقيات لبناء قواعد عسكرية في أراضي الخليج، مما جعل دوله في فك العملاق الأمريكي.

بذلت الولايات المتحدة الأمريكية أقصى مساعيها للحفاظ على المنطقة، خاصة أثناء الحرب الباردة، لإبعاد النفوذ السوفييتي الذي حاول منافستها. خاصة مع دخول قواته الأراضي الأفغانية عام 1979، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988)، وقيام حرب الخليج الثانية (1990-1991).

> **البحرين الحديثة، فصلت دورها بريطانيا لتكون دولة تابعة، ولم تخرج حكومتها عن هذا الدور حتى بعد استقلالها**

تلك الأحداث عززت من الوجود الأمريكي في دول الخليج العربي بحجة حماية تلك الدول التي لا تملك القوة العسكرية للدفاع عن نفسها، فتعزز الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، ومعه أصبحت مسألة أمن الخليج، داخليًا وخارجيًا، أمرًا متعلقًا بالنفوذ الأمريكي فيه، وأصبح القرار الأمريكي هو النافذ لدى حكام الخليج. ولم يكن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا تنفيذ لهذا القرار، إذ يكون التنفيذ جمعًا وليس فردًا.

وعلى الرغم من مضي سنوات على قيامه إلا أنه لم يحقق تقدمًا ملموسًا، كما أنه لم يحمِ البحرين من مواجهة تحديات كثيرة، أبرزها: تحديات استراتيجية والمتمثلة في استمرارية هذا الاتحاد يخلق مزيد من التناقض بين ضرورات التعاون ومتطلبات السيادة الوطنية، وتحديات اقتصادية تتمثل في عدم تنوع موارد الدخل، والخروج من قبضة النفط، والدولة الريعية. كما تواجه تحديات اجتماعية أبرزها تزايد العمالة الوافدة والمهاجرين، الذين وصلت أعدادهم إلى نصف عدد المواطنين. وتحديات سياسية: تتمثل في استحقاقات شعبية، تطالب بمزيد من الحرية والديمقراطية والخروج من عباءة القبلية، لكي يشارك الجميع في تحديد معالم طريق الوطن ومستقبله.

البحرين الدولة الخليجية الأصغر حجمًا، والأقل سكانًا، وذات الموارد المحدودة، هي إحدى دول المنظومة الخليجية التي لم تخرج عن نسق دول الخليج العربي، فهي تتأثر بما يدور في هذا الإقليم مدًّا وجزرًا، وهي تسير في الركب أينما اتجه، ولا تستطيع الإبحار بمفردها. فالبحرين الحديثة، فصلت دورها بريطانيا لتكون دولة تابعة، ولم تخرج حكومتها عن هذا الدور حتى بعد استقلالها، فمن السيد الإنجليزي الى السيد الأمريكي، فهل كتب لتلك الجزيرة القابعة في وسط الخليج ان تكون مسيرة اما آن الأوان ان تبحر لوحدها ويكون لها القرار بتوافق حكومي وشعبي واعد.

استقلال البحرين وعدٌ لم يكتمل وأملٌ لا ينطفئ



■ حسن الستري
ناشط بحريني

في الرابع عشر من أغسطس عام 1971، طوت البحرين صفحة من صفحات الاستعمار البريطاني، وفتحت أخرى نحو بناء وطن مستقل يرتكز على السيادة، والكرامة الوطنية، والإرادة الشعبية. كانت لحظة تاريخية فارقة، مليئة بالآمال، تطلع فيها أبناء الوطن إلى مستقبل مشرق تسوده العدالة، والحرية، والتنمية المستدامة.

منذ لحظة الاستقلال، كان الحلم كبيرًا بأن تكون البحرين دولة ذات مؤسسات دستورية راسخة، يسود فيها القانون، وتُصان فيها حقوق الإنسان، ويتحقق فيها التوازن بين السلطات. وقد جاءت وثيقة ميثاق العمل الوطني في عام 2001 كمنعطف جديد أعاد الأمل إلى النفوس، حيث صوّت عليها شعب البحرين بنسبة تجاوزت 98%، لتكون أساسًا لتحول ديمقراطي حقيقي، يعكس تطلعات المواطنين في المشاركة السياسية الفاعلة والحكم الرشيد.

لكن هذه التطلعات سرعان ما اصطدمت بواقع مختلف، حين تم التراجع عن كثير من المبادئ التي حملها الميثاق، وتم إصدار دستور جديد بشكل منفرد عام 2002، خلافًا لما جاء في تعهدات السلطة. تراجعت الحياة السياسية وتقلصت مساحة الحريات، وتم تعطيل دور المؤسسات الشعبية، بل وأُغلقت كبرى الجمعيات السياسية، وتعرضت قيادات ورموز وطنية للسجن والإقصاء.

ورغم هذه التحديات، فإن ذكرى الاستقلال تبقى محطة للتأمل وإعادة التقييم، وفرصة لتجديد العهد مع الوطن، من أجل تحقيق الاستقلال الحقيقي الذي لا يُختزل في خروج المستعمر فقط، بل في تمكين الشعب من حقه في تقرير مصيره، وبناء دولته على أسس الحرية والعدالة والمساواة.

إن أبناء البحرين اليوم، بعد أكثر من خمسة عقود على الاستقلال، ما زالوا يتطلعون إلى إصلاح سياسي شامل، يعيد الحياة الدستورية إلى مسارها الصحيح، ويعالج الملفات الاقتصادية والاجتماعية، ويحقق العدالة الانتقالية، ويحمي ثروات الوطن من الفساد والاستغلال.

في هذه الذكرى العزيزة، لا بد أن نستحضر نضالات الأجيال التي سبقتنا، وأن نستلهم من صمودهم روح المثابرة والعمل، لكي تبقى البحرين وطنًا لجميع أبنائها، وتستعيد مكانتها كدولة مدنية عادلة تحترم الإنسان وتصون كرامته.

الخلاصة: الاستقلال ليس فقط حدثًا نحتفل به كل عام، بل هو مشروع مستمر لبناء الدولة، وترسيخ السيادة، وتحقيق تطلعات الناس في الحرية والتنمية. ومع كل تحدٍ، يتجدد الأمل، ويظل الحلم البحريني قائمًا، في وطن يسع الجميع.

> **الاستقلال مشروع دائم لبناء الدولة وترسيخ السيادة وتحقيق تطلعات الناس في الحرية والتنمية**

آمال غير منجزة في ذكرى الاستقلال



■ عبدالرضا زهير
كاتب بحريني

لم يكن إعلان استقلال البحرين في يوم الرابع عشر من أغسطس بداية تحول من الهيمنة على القرار والمقدرات المسلتبين باستلاب السيادة الوطنية – هكذا الحلم -، بل كان محطة في سياق النضال الوطني الممتد بامتداد التاريخ الحديث للبحرين. لقد كان هذا التحول معبأ بالكثير من الحلم والأمل والألم والتضحيات والتظاهرات والعرائض التي دفع مسيّروها وكاتبوها وموقعوها أثمانا من حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم واستقرارهم.

نعم، كان الحلم بأن يشكل ذلك الإعلان لحظة فارقة يبنى عليها مستقبل الوطن؛ من خلال تكريس خلاصة تلك النضالات ضد الاحتلال في رسم ملامح الوطن المنشود. لقد بذلت الفعاليات الوطنية على اختلاف مشاربها جهودا كبيرة تدفع بذلك الاتجاه، محملة بشعور الوفاء لكل النضالات التي سبقتها، وأنها مستأمنة على مسيرة وطنية من تاريخ البلاد، كانت آمالها تتطلع نحو العدالة والمساواة، وتنشد الحرية والديمقراطية وصولا إلى العيش الكريم.

لقد كان الشعب منساقا منذ ذلك التاريخ نحو المصلحة الوطنية، كما كانت قياداته منسجمة مع كل ما يشير إلى تلك الجهة التي يقف فيها الوطن إلى جانب تلك المطالب بتحقيق المواطنة الكاملة والمتساوية لكل فرد في هذا الوطن العزيز، بداية من اختيار عروبة البحرين، ومن بعدها التفاعل الإيجابي مع كل ما يؤسس لوطن ما بعد الاستقلال، والمساهمة الفاعلة بما يؤكد ذلك الهدف من خلال المشاركة في صياغة دستور البحرين المستقلة، والمشاركة الشعبية والوطنية في أول انتخابات برلمانية، التجربة التي سقطت سريعا بقبضة أمن الدولة.

واليوم، وبعد أكثر من خمسين عاما على الاستقلال، يبدو ذلك الحلم ما يزال يراوح مكانه؛ فمن جهة الملفات الوطينة الداخلية شهدت البحرين تراجعا حادا على صعيد الحرية والديمقراطية منذ حراك 2011. ولا تزال المعارضة السياسية تدفع فاتورة الانحياز لخياراتها المتمثلة بالديمقراطية وبرلمان بصلاحيات كاملة منتخب عبر صوت لكل مواطن، ويقوم هذا البرلمان بتشريع ورقابة حقيقيين. رفْضُ هكذا دور سياسي حقيقي ترك أثره على كل الأصعدة داخل الوطن، السياسي منها والمعيشي، حيث تتفرد الحكومة بكل القرارات ذات التأثير العميق على حياة المواطنين.

وإذا كان الحال هو هكذا بالنسبة للملفات الداخلية، وهي تُمرّر دون مساس عبر تركيبة المجلس الوطني الحالي، فإن الملفات السياسية الكبرى المتعلقة بسياسات الدولة الخارجية التي تمثّل موقفها العروبي والإسلامي تجاه القضايا الكبرى في المنطقة والعالم كما هو الحال في التطبيع المرفوض شعبيا أو الوقف من الإبادة الجماعية في غزة، فهي أبعد ما تكون حتى عن مجرد النقاش فيها، فضلا عن المشاركة الشعبية في اتخاذ قرارت بشأنها ولو شكليا.

إذن، ذكرى الاستقلال تعود والمطالب هي ذاتها المطالب التي انطلق من أجلها حراك المناضلين من أجل نيل الاستقلال. فالشعارات التي كانت ترفع بالأمس مترجمة الحاجة إلى الديمقراطية هي هي، والسعي نحو المواطنة المتساوية وضمان الحريات لم يتبدل حتى الآن. هذا الأمر يضع أصحاب القرار في الدولة أمام مسئولية أكبر في الوقت الراهن؛ فإذا كانت الموانع والمعيقات دون تحقق إرادة التحول الديمقراطي يتحملها المحتل قبل الاستقلال، فما العائق دون تحققها في الوقت الراهن؟

إن إدارة الظهر عن هذا التحول الديمقراطي الذي نشده المناضلون على طول خط المطالبة السياسية قبل الاستقلال وبعده سيظل عائقا أمام التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المأمول، وهو يعيد تجربة المجرب من إعادة تدوير الأزمات التي ستظل ترهق الوطن وأهله.

ذكرى استقلال البحرين
من وعدٍ تاريخي إلى واقعٍ مأزوم



■ جلال فيروز
نائب سابق عن كتلة الوفاق

في عام 1968، أعلنت بريطانيا نيّتها الانسحاب من منطقة الخليج، لتدخل البحرين حينها منعطفاً حاسماً في تاريخها الحديث. وتحت ضغط الانكفاء البريطاني وتزايد التنافس الإيراني على الملف، تقرّر إحالة مسألة السيادة إلى الأمم المتحدة، في توافق ضمني شاركت فيه أطراف دولية وإقليمية، من بينها البريطانيون والإيرانيون. وفي هذا السياق، قام أمير البحرين آنذاك، عيسى بن سلمان آل خليفة، بزيارة تاريخية إلى المرجع الشيعي السيد محسن الحكيم في النجف، عارضاً عليه شراكة وطنية حقيقية تشمل جميع مكوّنات الشعب، وفي مقدّمهم شيعة البحرين. وقد جرى لقاء حاسم عام 1968، وُعِد فيه بتأسيس دولة قائمة على الديمقراطية والحقوق المتساوية، وشجّع خلاله المرجع أبناء الطائفة الشيعية -التي كانت تشكّل غالبية السكان- على التصويت لصالح الاستقلال.

بين وعد الاستقلال وخيبات السنوات

بين عامَي 1969 و1973، مثّل استمزاج الإرادة الشعبية بداية مشروع وطني شامل، لكنّ هذا العقد الاجتماعي ما لبث أن تفكّك، بعد تجميد الدستور، وحلّ المجلس الوطني بمرسوم، وهيمنة الأمن على السياسة والتشريع. ومنذ عام 1975، دخلت البحرين في مرحلة من غياب التوافق الوطني، وارتفاع نبرة القمع، حيث غلّبت الدولة منطق الاستبداد الأمني، وأُغلقت أبواب المشاركة والحوار.

واليوم، يرى كثيرون أنّ البحرين تمرّ بأحد أسوأ مراحلها على مستوى بنية الدولة ومؤسساتها، في ظلّ غياب فرص التعايش والإصلاح، وتراجع المسار السياسي لصالح حكم فردي استبدادي، مع انعدام التوافق الوطني الحقيقي.

الاستقلال: الحاجة إلى وطنٍ جامع

تحمل ذكرى 14 أغسطس في الذاكرة الوطنية البحرينية دلالة تتجاوز لحظة الخروج من الحماية البريطانية؛ فهي محطة للتذكير بأهمية العدالة، والمواطنة المتساوية، والحكم الرشيد. إنّ بناء وطنٍ جامع يتطلّب مساواة في الحقوق والواجبات، وترسيخ دولة المؤسسات والقانون، وضمان مسار ديمقراطي حقيقي لا يُختزل في الشعارات.

وهذا الوطن لا يُبنى إلا بخيار وطني مدروس، تتولاه سلطة تتسم بالحكمة، لا بالتسلط والاستعلاء، وتتصدى للتراجعات السياسية والدستورية التي باتت تُعدّ خطوطاً حمراً لا يُسمح بتجاوزها.

إنّ ما تعانيه البحرين اليوم من أزمات سياسية، واجتماعية، وحقوقية، وأمنية، هو نتيجة طبيعية لتحكيم لغة القوة واستئثار فئة بالسلطة، وغياب المساءلة. وقد أفضى هذا النمط من الحكم إلى تآكل مفهوم الوطن، وعمّق التراجعات. فبدون إعادة الاعتبار للمواطنة، وإدماج الخيار الديمقراطي في صلب الحياة العامة، تبقى العدالة والمشاركة بعيدتَي المنال، وتتفاقم الأزمات.

مفارقة السياسة والإنسان

منذ إعلان الاستقلال عام 1971، كان الحلم الشعبي يتّجه نحو ديمقراطية حقيقية وشراكة فاعلة. لكنّ العقود الماضية لم تسفر عن ثمرة حقيقية، في ظل تواطؤ دولي يدعم الأنظمة الأمنية الشمولية. ولعل أبرز هذه الأمثلة دعم المملكة المتحدة المتواصل للنهج الأمني البحريني.

تمرّ ذكرى الاستقلال اليوم وسط واقعٍ لا يمكن تجاهله: السجون تعجّ بمئات المعتقلين السياسيين، والفضاء العام خاضع لهيمنة أمنية صارمة، والانتهاكات تتعاظم، والعمل السياسي يُقمع، ويُوظَّف القضاء لتحقيق أهداف غير عادلة. إنّ الدولة التي تعتقل رموز المعارضة وتعطّل الحراك المدني، باتت بعيدة عن روح الاستقلال الأصيلة.

الاستقلال الداخلي وأسئلة مفتوحة

لعلّ ما غاب عن الأذهان هو أن الاستقلال الحقيقي يبدأ من الداخل، من كرامة المواطن وحقوقه، ومن استقلال المؤسسات عن هيمنة السلطة، واستقلال القرار السياسي عن منطق الغلبة. فإعلان الاستقلال الخارجي عام 1971 كان خطوة لا غنى عنها، لكنه لا يكتمل دون استكمال مشروع الاستقلال الداخلي، الذي يمثّل البوابة لبناء دولة عادلة، تطوي صفحة القمع، وتفسح المجال أمام الحرّيات والمشاركة.

فإذا كانت ذكرى الاستقلال في 14 أغسطس 1971 تمثّل لحظة نهاية للوصاية الخارجية، فهل حقّقنا حق تقرير المصير الداخلي؟ هل أصبح البرلمان ممثّلاً حقيقياً للشعب؟ هل بات المواطن شريكاً متساوياً أمام الدولة؟ هل تحرّرت الدولة من نهج الأمن القمعي؟

أم أنّنا لا نزال نعيش في ظلال وعدٍ لم يتحقّق؟ وهل آن الأوان لفتح صفحة جديدة تُستعاد فيها المواطنة، ويُعاد فيها بناء العقد الوطني على أسس التعدّد والعدالة والشراكة؟

مشاهد من أيام الاستقلال

قبل أربعة وخمسين عامًا، في 14 أغسطس 1971، أعلنت البحرين استقلالها عن الاستعمار البريطاني المشؤوم، حدثٌ كان من المفترض أن يمثل مرحلة جديدة في تاريخ البحرين المعاصر بعدما قرر الشعب مصيره لبناء دولة مستقلة وديمقراطية، ولكن هذا الاستقلال ورغم أهميته التاريخية، لم ينجز بعد بكامل أركانه.

لقد حمل إعلان الاستقلال آمالاً عريضة ببناء دولة حديثة يشارك الجميع في صياغة حاضرها ومستقبلها، ومع ذلك، فإن الحقبة التي تبعت الاستقلال قد شابها الإقصاء السياسي والتضييق على الحريات العامة وتقييد الحقوق الأساسية، حتى تحوّل النظام السياسي القائم إلى الملكية المطلقة مخالفاً الإصرار الشعبي منذ الاستقلال إلى اليوم في التحول إلى الحكم الديمقراطي المبني على السيادة الشعبية والتداول السلمي للسلطة.















14 أغسطس يوم الاستقلال في البحرين

يوم يجب أن يسجل في ذاكرة التاريخ المعاصر



د. عبدعلي محمد
نائب سابق عن كتلة الوفاق

كثيرة هي الأيام الوطنية، التي يجب أن تسجل في ذاكرة تاريخ البحرين المعاصر، وتتعمق في قلوب أجيالها، لتبقى شاهدة على العطاء العظيم لشعب البحرين وبذله، وتضحياته، وعلو همته والاعتزاز بهويته، وحبه للحرية وميله للسلام.

والرابع عشر من شهر أغسطس (آب) من العام الحادي والسبعين بعد الألف وتسعمائة (1971) للميلاد هو من تلك الأيام المجيدة، التي سجل فيها التاريخ إنهاء اتفاقيات الحماية المذلة للبحرين مع بريطانيا، التي ابتدأت سنة 1820، وتلتها اتفاقيات أخرى، منها اتفاقية 1861م التي ألزمت حاكم البحرين بعدم الانخراط في أي حرب دون استشارة المملكة المتحدة، ومنعت القرصنة والعبودية، مقابل أن تقوم بريطانيا بتوفير الحماية للبحرين. (ويكبيديا. تاريخ البحرين 1783-1971)، وتحويل تلك الاتفاقية إلى اتفاقية صداقة، تكون فيها البحرين دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، تمتلك قراراتها، وتدير أمورها الداخلية والخارجية دون تدخل من غيرها.

ويحسب لشعب البحرين بكل فئاته وطوائفه وقياداته الفضل في إنجاز هذه الاتفاقية، فقد كان تطلعه للحرية والاستقلال، وهدفه الأسمى تبوء مكانته بين دول العالم يرفع صوته ويأخذ قراره بإرادته، وإلى ذلك سعى وبذل وأعطى وجاهد وضحى، وأعلن رأيه بوضوح أمام لجنة دولية ساومته على التبعية والاستقلال، فاختار الاستقلال الناجز وآثر الدولة ذات السيادة، التي تعتمد على إشراك شعبها في إدارة بلادها، واستثمار مواردها وإمكانياتها.

ونتيجة لكل تلك الجهود أصدر مجلس الأمن القرار رقم 278 في 11 مايو 1970 القاضي باستقلال البحرين دولة ذات سيادة مكتملة، وتخلت إيران عن مطالباتها في تبعية البحرين لها، وجاء قرار الاستقلال في 14 أغسطس 1971م، وتلا ذلك انضمامها كدولة مستقلة إلى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وتطلب الأمر المبادرة بإحداث تغيير في أنظمة إدارة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتقنين العلاقات بين المسؤولين الذين يتشرفون بإدارة الدولة وبين الناس الآخرين الذين يعطون الدولة زخمها ومكانتها، ويشكلون المنبع الأساس والمصدر الرئيس لقراراتها؛ فجاء دستور 1973 الذي دونته أفكار رجال منتخبين من أبنائها استوحوا في ذلك معتقدات المجتمع وتاريخه وتطلعاته، ولم تغب عن بالهم الحالة الراهنة التي عليها وضع البلاد آنذاك، وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وانتماءاتها الدينية والقومية.

وتلا الدستور انتخاب أول مجلس نيابي في العام 1973 ليبدأ تجربة برلمانية في عملية اتخاذ القرار والمشاركة في إدارة البلاد، ولكن التجربة تعثرت، فعُلّق العمل بالدستور (1975) وحُلّ المجلس النيابي، لتبدأ بعد ذلك مطالبات شعبية واسعة بعودة العمل بالدستور المُعلّق وإعادة الحياة البرلمانية.

كان الأمل الشعبي أن تمر هذه المرحلة بهدوء وسلام، لتستمر عملية بناء الدولة، وتتطور العملية البرلمانية المعتمدة على دستور متوافق عليه، لكن الوقت طال، وضاق الناس صبرًا، فابتدأت المطالبات الشعبية والنخبوية في شكل عرائض ورسائل موجهة للسلطة مناشدة إعادة الحياة السياسية التي تتيح المشاركة لعموم الناس في اتخاذ القرار في إدارة البلاد.

> المشاركة في البرلمان كانت رغبة في استكمال المهمة الكبرى وهي أن تكون البحرين دولة ديمقراطية رائدة

وجاء الأمل بعد ذلك في صيغة ميثاق العمل الوطني الذي صوّت عليه كل أبناء البحرين تقريبًا (98,4%) بمشاركة شعبية واسعة بلغت 90,3%، في يوم 14 فبراير 2001م، والذي حدد المقومات الأساسية للدولة والمجتمع، وعلاقات البحرين بغيرها في أبعادها الإقليمية والعربية والدولية. (هيئة التشريع والإفتاء القانوني 2013).

وفي هذا الميثاق الوطني ترسخت العلاقة بين الحكم والشعب، فقد أكد على العدل كأساس الحكم، والمساواة وسيادة القانون والحرية والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص كدعمات أساسية للمجتمع تكفلها الدولة، وأتاح الفرص لتنظيم مجتمع سياسي متكافل يستمد مقوماته من دينه، وقيمه، وتاريخه، وجعل الشعب المصدر الرئيس للسلطات، ومنحه حق المشاركة في الشؤون العامة، وأطلق الحريات، وأكد على الفصل بين السلطات، بموجب دستور يراعي النظم والأعراف الدستورية المعمول بها في الديمقراطيات العريقة. (هيئة التشريع والإفتاء القانوني 2013).

ولكن صدور دستور الدولة في العام 2002م، الذي صدر في 14 فبراير 2002م، بعد سنة من المصادقة على ميثاق العمل الوطني، أحدث جدلاً في الساحة السياسية، وأدى إلى إرباك المسيرة الديمقراطية التي وعد بها شعب البحرين، بذريعة أنه لا يتوافق في كثير من الأمور مع ميثاق العمل الوطني الذي توافق الشعب والحكم عليه، وأنه أقل فسحة من دستور البحرين السابق (1973) الذي صدر بموافقة شعبية.

واستمر الأمل أن تمضي الأمور على خير يضمن للبحرين وشعبها التوافق على مسار ديمقراطي، وأن يعاد النظر في بعض الاختلافات التي يدور حولها الجدل، وشارك معظم الناس في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عامي 2006 و2010 رغبة في استكمال المهمة الكبرى وهي أن تكون مملكة البحرين دولة رائدة في المسار الديمقراطي، ولكن الأحداث التي عمت معظم البلاد العربية، ومنها البحرين، أضاعت على شعب البحرين فرصة استكمال هدفه وتحقيق أمنياته.



> دستور الدولة في العام 2002م أحدث جدلاً في الساحة وأدى لإرباك المسيرة الديمقراطية التي وعد بها شعب البحرين

> دستور 1973م دونته أفكار رجال منتخبين من أبناء البحرين استوحوا في ذلك معتقدات المجتمع وتاريخه وتطلعاته

الغرب للعرب: الاستقلال ممنوع

نحو عقد عالمي جديد



■ عبدالقادر الشهابي
الأمين العام لاتحاد نقابات عمال البحرين

منذ تأسيس الدولة الاسلامية على يد الرسول محمد (ص) والذي يمثل رسالة السماء وخلاصة الانبياء والرسل والمصلحين من قبله ومنارة ومنهج ورسالة لمن بعده من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة التي لا يمكن الا اعتماد الصحيح منها لمعرفة التعاليم السليمة والتفسير الصحيح للقرآن الكريم. بسبب انحراف العديد ممن تولوا خلافة المسلمين فإنهم اجتهدوا في التحريف والتزوير للأحاديث النبوية والتفسير للقرآن لكي يشرعنوا انحرافهم عن الدين مما أضعف الدولة الإسلامية مع ما تتمتع به من إمكانات و مقدرات ضخمة وجعلها لقمة سائغة لأطماع الآخرين وامتد ذلك خلال الدولة الأموية والعباسية وصولا إلى الخلافة العثمانية بداية القرن العشرين.

مع ضعف الخلافة الإسلامية التدريجي واستغلال الغرب والشرق لمقدرات المسلمين نشطت الحروب وأخذت أطراف الدولة الإسلامية تسقط تباعا، تارة بالمغول والتتار وتارة بالفرس والروم، وما عرف بالحروب الصليبية ليكون الاستهداف المسيحي للدولة الإسلامية, ليتحول الدافع من مصالح مادية إلى استهداف ديني نجح من خلاله الغرب للسيطرة على مساحات واسعة من الدولة الإسلامية تارة بالترغيب وتارة بالترهيب مستغلين اختلاف العرق واللغة وغيرها من أساليب التقسيم للعالم الإسلامي وصولا لتشكيل كيان مصطنع غريب يمثل رأس حربة الاستكبار العالمي في العالم الإسلامي وبالخصوص العربي.

من الحروب إلى تقاسم النفوذ

بعد الثورة الصناعية تطورت الأدوات في التصنيع المدني والحربي وأخذ النفوذ الغربي يزداد في العالم الإسلامي والعربي خصوصا بتعزيز تقاسم الغرب النفوذ في العالم كنتاج للحربين العالميتين الأولى والثانية بتثبيت قوانين تنظيمية باسم عصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتستبدل فلسطين بـ «إسرائيل» والعالم الإسلامي لدول تتجاوز الخمسين يسهل التحكم فيها سواء بالاحتلال المباشر «استعمار» أو غير المباشر من خلال السفارات والقواعد العسكرية المنتشر حول العالم.

وعليه استحدث مفهوم فرض قانون القوة وليس قوة القانون عن طريق مؤسسات محلية و دولية تخدم القوي ضد كرامة الإنسان، والمراقب اليوم يجد قانون دولي ظالم في أكبر مؤسسة دولية «مجلس الأمن» حيث تتمتع خمس دول بحق النقض «الفيتو» فيمثل معارضة دولة من الدول الخمس ثقل وتأثير أكبر من جميع دول العالم الأخرى بما فيها الدول الأخرى صاحبة حق «الفيتو» أي أن دولة بها 100 مليون نسمة تعطل قرار يمثل 8 مليار إنسان !

من الاستعمار المباشر إلى غير المباشر

نتيجة قبول العالم لنظام عالمي ظالم استطاع الغرب فرض هيمنته على العالم تارة بالسلم وتارة بالحرب مستخدم القوانين الدولية المفروضة غير العادلة، تارة بالمكر والفتنة وتارة بالحرب بالوكالة أو المباشرة يعتمد على الحاجة والمعيار هو الربح والخسارة التي سيتعرض لها الغرب ولو على حساب دمار بقية العالم. بعد الحرب العالمية الثانية وصعود أميركا وتسيدها المشهد العالمي استطاعت تثبيت نظام عالمي يحميها ويفرض هيمنتها على العالم سياسيا واقتصاديا وماليا ثم امعنت في الهيمنة بتثبيت الرؤية والقرار الأميركي حتى تثبيت ونشر الثقافة الأمريكية مثل المثلية والشذوذ الجنسي.

الثورة الإسلامية في إيران 1979م رد فعل لتشكيل الكيان الصهيوني 1948م لذلك اجتمع الغرب والشرق لمحاربتها وهنا عرف نضال المستضعفين في العالم ضد الاستكبار العالمي فالمستضعفين يمثلهم تكتل عدم الانحياز والاستكبار العالمي يمثله حلف الناتو وحلف وارسو في الفترة التي تسمى بالحرب الباردة والممتدة من 1945 إلى 1990م, بعدها تفكك الاتحاد السوفيتي وبرزت أمركيا كقوة وحيدة في العالم أو ما يسمى بأحادية القطبية نتيجة التفوق المالي والإعلامي والعسكري بالإضافة للتقنية والاتصالات.

مع بداية القرن الحالي برزت قوة جديدة هي الصين وتدريجيا بعد ربع قرن أصبحت القوة الاقتصادية الأولى في العالم متفوقة على أمريكا وبالتجمع مع دول أخرى في مجموعة بركس وشنغهاي بدأت ملامح عالم متعدد الأقطاب يحاول العالم الغربي نكرانه مما أدى لتزايد الصراعات في العقدين الأخيرين والسبب التدخل الأميركي المباشر لإعادة احتلال الدول كما في أفغانستان والعراق.

بعد 7 اكتوبر 2024م اتضح أن لا مصداقية للغرب وللمؤسسات الدولية بل هي أحد أشكال الهيمنة والاستعمار وأن ايران مثال وحيد يمثل تطلعات وآمال جميع شعوب ودول العالم المستضعف وبالخصوص المنطقة العربية والفلسطينيين, بل أن المخطط هو تقسيم المقسم لتكون اليد العليا لـ «إسرائيل» التي تمثل القاعدة المتقدمة لاستمرار هيمنة الغرب على العالم العربي.

ونحن نحيي ذكرى إبادة سريرنيستا في يوليو 1995، التي أدت إلى مقتل 8000 مسلم من البوسنة وفقدان 30000 فرد من ديارهم وبعد ثلاثين عامًا يتكرر المشهد و بصورة أكثر عنفا بل في ظل الهيمنة والظلم لا تأثير للتطور والإعلام ووسائل التواصل التي تحولت من أدوات وقف التوحش والجريمة إلى وسائل ترهيب تبث اليأس والخوف من ملاقات المصير نفسه في حال الاعتراض.

اليوم و بعد كل هذه المجازر في غزة من أطفال ونساء وشيوخ و60 ألف شهيد و 150 ألف جريح والدمار والتجويع الذي امتد لكل من يدعم غزة وأهل غزة في لبنان واليمن وسوريا وإيران، التي أعيدت تجربة العدوان عليها ما حدث لمصر عام 1967م من عدوان غربي يمهد لمشروع إسرائيل الكبرى حسب الخرطة المعلنة من النيل إلى الفرات. فماذا تنتظر مصر والسعودية والعراق وباكستان وتركيا و غيرها من الدول غير مصير السودان وسوريا وليبيا واليمن والصومال.

> لابد من وعي الأمة وتوحدها لتحقيق الحرية والاستقلال الحقيقي واستثمار الموارد بصورة صحيحة

التوحش لا أمان له

في عام 1258م حاصر المغول بغداد فاستسلم المستعصم بالله للحفاظ على حياته لكنه قتل بطريقة وحشية واجتاح المغول بغداد ودمرت وسقطت الدولة العباسية كما سقطت الدولة الخوارزمية عام 1221م, وأعاد تيمورلنك المجازر في بغداد ودمشق عام 1401م.

في عام 1492م سقطت غرناطة آخر معاقل المسلمين في الأندلس وأجبر المسلمين على التحول إلى المسيحية أو الطرد فيما عرف باسم «محاكم التفتيش»، في عام 1510م غدر الأسبان بالمجاهدين الليبيين وعندما استسلمت طرابلس ذبح سكانها المسلمين وأرسل الناجين للعبودية كما غدر الأسبان بالقبائل الأميركية الأصلية في كوبا عام 1511م وحرق زعيمهم حياً.

وغدر العثمانية بالمماليك عام 1516م في معركة مرج دابق وفي معركة الريدانية عام 1517م عندما أعطى السلطان سليم الأول الأمان للسلطان المملوكي طومان باي ثم غدر به وعلقه مشنوقا في القاهرة منهيا حكم المماليك، وهناك العديد من المجازر المماثلة الموثقة خلال الخمسة قرون الأخيرة.

أين نحن اليوم؟

من الطبيعي التقييم وإعادة تقييم المرحلة نتيجة المستجدات المتسارعة شكلا والثابتة مضمونا حيث يزداد الغني غنا ويزداد الفقير فقرا ويعاد تقسيم الدول إلى مهيمنة ومستضعفة، حيث يتم سرقة مقدرات الشعوب المستضعفة في السر والعلن بعنوان استثمارات مع الدول المستكبرة، والحقيقة تعميق للطبقية والاستبداد ومثال المأساة في غزة أسقط جميع القوانين والمنظمات الدولية، وما عاد النظام والمجتمع الدوليين إلا أداة للهيمنة الغربية وتعمية الشعوب المغلوب على أمرها والمخيرة بين السلة والذلة، وما النظام المالي العالمي وهيمنة الدولار ونظام التحويلات «سويفت» المالية إلا مثال على ذلك.

حالة الاضطراب ستستمر نتيجة تصادم مشروعين، المشروع الاستعماري بمختلف أنواعه ومستوياته ومشروع التحرر بمختلف منطلقاته و تاثيراته، والمرحلة الأولى لتحقيق العدالة الاجتماعية هي مرحلة الوعي ثم الوحدة للشعوب المستضعفة أمام هيمنة الدول المستكبرة.

نعم سيقاتل الغرب الاستعماري من أجل استمرار الهيمنة بالفتنة والتفرقة بين الشعوب مستفيد من تقدمه في مجال العسكر والإعلام، ومثال ذلك تثبيت المصالح الغربية عن طريق الفرض وإكراه الأنظمة على سياسات التبعية للغرب في جميع المجالات، ولا يكترث الغرب في حال الحاجة يتم تغيير الأنظمة بطريقة الثورات الملونة الناعمة أو الخشنة إذا استدعى الأمر.

خلال العقدين الأخيرين ونتيجة لتصاعد محور يتنامى ينافس الأحادية الغربية، حدثت الكثير من الصراعات في منطقتنا وبالخصوص العالم العربي والإسلامي، وحدثت عمليات فك وتركيب ومثال ذلك الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق والثورة الملونة في أوكرانيا ومشروع داعش وصولا لأحمد الشرع الذي مثل الاعتراف الدولي بالقرار الغربي على العالم العربي بعد عشر سنوات من المحاولات لشرعنة داعش كدولة اسلامية معترف بها دوليا وليس كتنظيم إرهابي ليتم تجاوز عدم شرعية الكيان الصهيوني و«إسرائيل» كدولة يهودية، وهذا درس لجميع الأنظمة والشعوب لتعرف ما لم يؤخذ بالسلم سيؤخذ بالحرب.

لذلك لابد من وعي الأمة وتوحدها لتحقيق الهدف المنشود وهو الحرية والاستقلال الحقيقي واستثمار الموارد البشرية والطبيعية بصورة صحيحة دون تدخل من الغرب وهذا يحتاج لمصالحة داخلية وإقليمية.

الداخلية بين الأنظمة وشعوبها والإقليمية بين الأمة العربية و الإسلامية مجتمعة، يرى البعض أن هذا هدف بعيد المنال نتيجة التشردم والخلافات ووجهة نظر أخرى ترى أن ما يحدث في غزة و فلسطين والمنطقة كفيل بتصحيح المسار لأن مصير جميع الدول والشعوب هو ما يتعرض له اليوم الشعب الفلسطيني و السوري.

في ذكرى 15 أغسطس 1971

هل اكتمل استقلال البحرين؟



أحمد رضي
كاتب بحريني

في كل عام، يحين الخامس عشر من أغسطس، ليطرح سؤالاً مؤرقاً في وجدان البحرين وشعبها: هل نالت بلادنا استقلالها حقاً؟ يُعد الخامس عشر من أغسطس عام 1971 لحظة محورية في تاريخ البحرين السياسي المعاصر، ففي هذا اليوم، أعلنت البحرين رسميًا استقلالها عن التاج البريطاني، منهيةً بذلك أكثر من قرن ونصف من الهيمنة الأجنبية، وراسمةً تطلعات وطنية نحو الحرية والسيادة الكاملة. غير أن هذا الاستقلال، رغم تسجيله في الوثائق، لم يتحقق بالكامل في الوجدان الشعبي ولم يُترجم إلى سيادة ناجزة على أرض الواقع. هذا التباين يُثير تساؤلات حول طبيعة التحرر الذي حدث: هل هو استقلالٌ ناجز أم استبدالٌ للوصاية بشكلٍ آخر؟ وهل تسلّم الشعب قراره أم انتقلت السلطة إلى حلفاء المستعمر؟ هذه الأسئلة تُبرز مفهوم (الاستقلال المؤجل)، كمشروع وطني لم يكتمل بعد. فالسيادة لا تكتمل برفع الأعلام وإلقاء الخطب، بل تتحقق حين يكون الشعب حرًّا في قراره، كريمًا في معيشته، ومشاركًا في حكم وطنه.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الوثائق الرسمية، كوثائق الأمم المتحدة والحكومة البريطانية، تُشير إلى أن الاستقلال جرى في 14 أغسطس 1971، ألا أن الإعلان الرسمي المحلي تم في اليوم التالي، ما جعل 15 أغسطس هو التاريخ المُعتمد شعبيًا. ولكن الملاحظ أن نظام البحرين لا يحتفل بذكرى 15 أغسطس، بل يحتفل باليوم الوطني في 16 ديسمبر، الذي يتزامن مع ذكرى تتويج الحاكم الراحل عيسى بن سلمان. هذا الاختيار يُعكس دلالة رمزية تُعلي من شأن ارتباط الدولة بشخص الحاكم بدلاً من الإرادة الشعبية التي قادت إلى الاستقلال.

الاستقلال بين القمع والنضال

لم تأتِ لحظة الاستقلال كنتيجة طبيعية لتوافق الإرادة الشعبية والنظام السياسي، بل كانت خلاصة معقّدة لمسارين متوازيين: مسار نضال شعبي طويل، ومسار حسابات استراتيجية بريطانية. فعقب إعلان بريطانيا انسحابها من شرق السويس عام 1968، بدأت ترتّب انسحابها من الخليج العربي بما يضمن بقاء مصالحها، دون تمكين فعلي للشعوب من حق تقرير المصير. وفي البحرين، جاء تشكيل لجنة تقصّي الحقائق التابعة للأمم المتحدة عام 1970 كغطاء دولي يوفّر الشرعية لانسحاب منظم، أكثر منه استجابة صادقة لتطلعات البحرينيين.

لكن هذه الرواية الرسمية تُخفي خلفها عقودًا من الكفاح الوطني المرير، قدّمه البحرينيون بمختلف تياراتهم، من قوميين ويساريين وإسلاميين، في انتفاضات الخمسينيات والستينيات (أبرزها انتفاضة مارس 1965)، مطالبين بدستور ومجلس منتخب وإنهاء الاستعمار. هؤلاء المناضلون لم يُكافَؤوا، بل جرى قمعهم بشراسة، إذ لعبت بريطانيا دورًا مباشرًا في سحق تلك الحركات عبر جهاز «شرطة البحرين» ولاحقا عبر الجهاز الأمني الذي أسّسه وأداره البريطاني إيان هندرسون، بينما تحوّل «سجن القلعة» إلى رمزٍ للقمع السياسي، حُشر فيه المئات من المعتقلين.

وقد وثّقت تقارير حقوقية لمنظمات دولية تلك الحقبة السوداء من الانتهاكات، لتكشف أن الاستقلال لم يكن ثمرة نصرٍ شعبي حاسم، بل تسوية سياسية مفروضة، جرى خلالها الالتفاف على إرادة شعبٍ كان قد دفع أثمانًا باهظة من دمه وحريته، من أجل وطنٍ يحكمه عقد اجتماعي عادل، وطن لا يرجف فيه الأمل.

ورغم كل ذلك، فإن الوعي الشعبي المتجذر والضغط المتراكم من القوى الوطنية كانا عاملين حاسمين في إرغام بريطانيا على الاعتراف بمبدأ الاستقلال، وإن أفرغته لاحقًا من مضامينه الديمقراطية. وهكذا، فإن استقلال البحرين كان مولودًا من رحم القمع، لكنه مشبعٌ بروح النضال، لحظةٌ رمزية تتداخل فيها التضحيات الشعبية مع واقع الهيمنة الاستعمارية.

شخصيات وقوى صنعت لحظة الاستقلال

لا يمكن الحديث عن استقلال البحرين دون التوقف بتأمل أمام نضال شخصيات وطنية تاريخية وقوى شعبية صنعت الموقف وأسست لمرحلة الوعي بالاستقلال الحقيقي. لقد لعب قادة المعارضة البحرينية، ومن بينهم علماء دين، وطنيون، وناشطون يساريون، دورًا محوريًا في مقاومة الاستعمار البريطاني، ورفضوا الهيمنة السياسية بكل أشكالها، مطالبين بتمكين الشعب من تقرير مصيره عبر دستور ديمقراطي حقيقي. كما كان للحركة الطلابية البحرينية في الخارج، خصوصًا في بيروت ودمشق وبغداد، دورٌ مؤثر في فضح التبعية السياسية والاستعمار المقنّع، ورفع راية المطالبة بالحرية والعدالة.

> في كل عام تحلّ ذكرى 15 أغسطس لتفتح جرح السؤال الوطني الكبير: هل أنجزت البحرين استقلالها حقًا؟

ولا ننسى الدور الكبير لهيئة الاتحاد الوطني (منتصف الخمسينيات) كحركة شعبية جامعة، لعبت دوراً محورياً في توحيد الصف الوطني وإيقاظ الوعي، ورغم قمعها، مهدت الطريق للنضال المستمر من أجل استقلال البحرين.

جميع هؤلاء النشطاء والمثقفين والمناضلين، إضافة إلى الشهداء والمعتقلين، هم من عبدوا الطريق نحو تلك اللحظة المفصلية في تاريخ البحرين، حين قال الشعب كلمته في وجه الاستعمار، معلنًا أن الاستقلال ليس وثيقةً تُوقّع، بل مسيرة تضحيات ووعي متراكم لصناعة وطن حر. فالتاريخ لا يُكتب بالحبر فقط، بل بدماء الأحرار وصبر الشعوب.

> الاستقلال اختبار دائم لصدق السلطة في احترام الإرادة الشعبية وعهدُ أخلاقيٌّ على لمواصلة كفاح المعارضة

من الاستقلال إلى دستور 1973

لم تكن لحظة الاستقلال مجرّد حدث بروتوكولي، بل كانت ثمرة نضال طويل قاده شعب البحرين بتضحيات جسام قدّم فيها القادة الوطنيون والمواطنون الشجعان أرواحهم في سبيل الحرية والكرامة. وقد مثّل صدور دستور 1973 ومجلس النواب المنتخب آنذاك بارقة أمل في تحقيق استقلال فعليّ يُعبّر عن إرادة الشعب ويضع البلاد على طريق الشرعية الدستورية. لكن سرعان ما خذلت السلطة هذه الثقة التاريخية، فأقدمت في عام 1975 على تعليق العمل بالدستور وحلّ البرلمان المنتخب.

لتدخل البلاد في نفق مظلم تحت وطأة «قانون أمن الدولة» القمعي، الذي جرّد الاستقلال من مضمونه وحوّله إلى قيد جديد يطوّق الحريات. وهكذا، تحوّلت ذكرى الاستقلال إلى ذكرى مؤجلة، والفرصة إلى حسرة، وتبدّدت آمال بناء دولة مدنية عادلة تحت سطوة القبضة الأمنية.

استقلال مؤجل ومشروع مستمر

لا تكمن عظمة ذكرى الاستقلال الوطني في كونه مجرّد ذكرى لانفصال جغرافي عن قوة استعمارية، بل في كونه شاهدًا على حلمٍ وطنيٍّ عميق، تشكّل من تضحيات الشعب البحريني، ونضالات قادة المعارضة، ودماء الشهداء الذين خطّوا طريق الحرية بوعيهم ومواقفهم. إن الاستقلال لا يُختزل في لحظة رفع العلم، بل يُقاس بمدى تحقق مشروع الدولة العادلة التي تقوم على سيادة الشعب، والمشاركة السياسية الفاعلة، والعدالة الاجتماعية، واحترام الحريات.

ومع ذلك، في كل عام تحلّ ذكرى 15 أغسطس لتفتح جرح السؤال الوطني الكبير: هل أنجزت البحرين استقلالها حقًا؟ فبينما تحتفل دول الجوار بالمناسبة، يعيش الشعب واقعًا مغايرًا تتجسد فيه الأزمة السياسية الخانقة، وغياب الإصلاح، ومصادرة الحريات، وتهميش قوى المعارضة، واستمرار التراجع في سجل حقوق الإنسان.

لقد كان الاستقلال ثمرة تضحيات جسام قدمها أبناء البحرين، وقادتها الوطنيون، وشهداؤها الأبرار، ممن ناضلوا من أجل وطن حرّ ودولة عادلة. لكن الحلم الذي اشتعل في القلوب لم يكتمل بعد، ولا يزال المشروع الوطني معطلاً ينتظر عقدًا اجتماعيًا جديدًا، يقوم على دستور يعكس إرادة الشعب، وانتخابات حرّة نزيهة، ومصالحة وطنية جادّة وشاملة تعيد للبحرينيين كرامتهم وتفتح أبواب المستقبل لأجيالهم.

رحلة مستمرة نحو الحرية

ليس 15 أغسطس مجرد تاريخٍ يُحتفل به رسميًا، بل هو عنوانٌ نضاليٌّ مفتوح على أسئلة الحاضر واستحقاقات المستقبل. إنه شهادة حيّة على تضحيات شعبٍ لم يتوقف عن المطالبة بحريته، من نضالات قادة المعارضة في الستينيات والسبعينيات، إلى انتفاضات التسعينيات، وصولاً إلى ثورة 14 فبراير.

هو اختبار دائم لصدق السلطة في احترام الإرادة الشعبية، وعهدٌ أخلاقيٌّ على القوى الوطنية أن تواصل كفاحها السلمي من أجل استكمال الاستقلال الحقيقي، وبناء دولة عادلة تُعبّر عن صوت الإنسان البحريني، وتصون كرامته، وتمنحه حقه في تقرير مصيره دون وصاية أو قمع. فالطريق إلى الاستقلال الحقيقي لم يكتمل بعد، وجذوة النضال لن تنطفئ أبدا. ما لم تُترجم التضحيات إلى عدالة، ستبقى ذكرى الاستقلال ذكرى ناقصة لوعدٍ لم يكتمل بعد.

كيف فقدت البحرين سيادتها بين القواعد الأجنبية واتفاقيات التطبيع؟

منذ اللحظات الأولى لإعلان الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في العام 1971، دخلت البحرين في مسار سياسي وأمني جعل سيادتها على أراضيها موضع جدل دائم، فعوضاً عن أن يكون الاستقلال بداية لتكريس السيادة الوطنية وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة التي ناضل من أجلها البحرينيون وتشكيل المؤسسات القادرة على الشراكة في اتخاذ القرار السياسي وصونه وحمايته بإرادة شعبية ناصعة، تحولت البلاد تدريجياً إلى ساحة مفتوحة أمام القواعد العسكرية الأجنبية والتدخلات الأمنية المباشرة.

وعلى مدى أكثر من نصف قرن لم ينظر إلى البحرين سوى بأنها أرخبيل جزر وسط حوض الخليج المضطرب، حوّلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى حديقة خلفية بالتناوب وميناء للأساطيل العسكرية البحرية، فضلا عن دخول قوات درع الجزيرة عبر جسر الملك فهد في العام 2011 ليشكل مفصلا جديدًا من مفاصل فقدان السيادة التي بدا حجم انعدامها فيما سُمي اتفاقات أبراهام مع الكيان المحتل برعاية الرئيس الأمريكي دونالدترامب في العام 2020.

على الرغم من رغبة الحكم التي أبدتها رؤوسه في أكثر من مناسبة موثقة بالصوت والصورة، في بقاء المستعمر البريطاني على أرض البحرين خلافًا للرغبة الشعبية التي بذلت في سبيل ذلك الدماء والأرواح، إلا أن الاستقلال والسيادة لم يتحققا على أرض الواقع وتفاقم فقدانها على مراحل عدة عبر تحول البحرين إلى أرض مستباحة ومزدحمة بالقواعد العسكرية الأجنبية.

الاستقلال: الحاجة إلى وطنٍ جامع

بخروج البريطانيين من شرق السويس، كان من المفترض أن تدخل البحرين عصراً جديداً من الاستقلال الفعلي، مستندةً بذلك إلى قرار الشعب الذي صوّت على دولة عربية ديمقراطية مستقلة في تصويت أممي قرر فيه الشعب وجهة وطنه، لكن الحكم سارع لتسليم قرارها الأمني إلى الولايات المتحدة عبر استضافة الأسطول الخامس. ومنذ ذلك الحين، تحولت البحرين إلى قاعدة أمامية للمشروع الأمريكي في المنطقة، وباتت القرارات الاستراتيجية الكبرى تُدار من خارج حدودها، خصوصًا مع الفشل في بناء جيش وطني من أبناء الشعب والاعتماد على القوات المستوردة من الخارج.

درع الجزيرة 2011م

وفي حين كان الضابط البريطاني الشهير إيان هندرسون يدير الملف الأمني في البحرين منذ العام 1966 إلى العام 1999، شهدت البحرين مرحلة تجاذبات حول شكل المشروع الإصلاحي الذي بشر به الملك الحالي، ودون أجزاء منه في ميثاق العمل الوطني الذي صوت عليه الشعب رغم الملاحظات المتعددة عليه، وبعد عقد من الاحتقان السياسي، خرج شعب البحرين في ذكرى التصويت على الميثاق والإنقلاب الدستوري الذي وافق 14 فبراير 2011 مطالباً بالإصلاح السياسي والتحول الحقيقي نحو الديمقراطية، وبدلا من الركون إلى الوساطة الخليجية التي بدأت تتشكل مع زعيم المعارضة الأمين العام لجمعية الوفاق سماحة الشيخ علي سلمان قرر الحكم وحلفاؤه إدارة الظهر إلى الحوار أو إلى معالجة الأزمة عبر القنوات السياسية، واستدعت قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية والإمارات لتكون سيفاً مسلطاً على المواطنين. وكان ذلك التدخل العسكري علامة فارقة على أن النظام لا يتكئ على شرعيته الداخلية، بل على قوة خارجية تحميه من شعبه، في انتهاك صارخ للسيادة الوطنية ومبدأ الاستقلال.



العودة البريطانية 2018

وبعد دخول قوات درع الجزيرة وبناء قاعدة خاصة لها في قاعدة الصخيرة فضلا عن قوات أمنية إماراتية تتواجد حتى اللحظة في مرافقها بمنطقة سافرة، وكأن الوجود العسكري الأمريكي أيضًا لم يعد كافيًا، جاءت عودة بريطانيا في العام 2018 بقاعدة عسكرية بحرية جديدة لتؤكد أن البحرين ما زالت رهينة الاستعمار، لكن بثوب مختلف. ففي حين سوقت الحكومة إلى عودة المستعمر القديم بغطاء الشراكة الدفاعية، فإن حقيقتها عسكت تكريسًا لواقع الارتهان وازدواجية الهيمنة بين واشنطن ولندن، ويضع علامات استفهام على القرار الوطني ومدى استقلاليته في حين أن أرض وطن ضيق المساحة الجغرافية يقسم في مساحات شاسعة بين قواعد أجنبية.

اتفاقات التطبيع 2020

ولم يكتفي الحكم بالقواعد المزدحمة، حتى جاءت الطعنة الرابعة عبر توقيع اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني في 2020، رغم الإجماع الشعبي بين مختلف طوائف ومكونات البحرين على الرفض القطعي لهذه الخطوة، ولم يكن ذلك خياراً وطنياً، بل رضوخاً لموجة إقليمية تقودها الإدارة الأمريكية التي كان على رأسها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والدوافع هنا متعددة وعلى رأسها التشبث بكرسي السلطة دون تداول ولا إصغاء للإرادة الشعبية، وبطبيعة الحال فإن التطبيع لم يفرّط فقط بالقضية الفلسطينية وهي قضية الأمة العربية والإسلامية الأولى، والقضية الأم بالنسبة لشعب البحرين بأكمله، بل مثّل ذلك تنازلاً إضافياً عن الإرادة الشعبية والهوية الوطنية، وربط البلاد بأجندات استخباراتية وأمنية أجنبية عبر استقبال ضابط إسرائيلي في القاعدة الأمريكية في منطقة الجفير فضلاً عن التعاون الأمني الذي فضحه الكيان الصهيوني في أكثر من مناسبة.

السيادة المفقودة وإرادة الشعب

هكذا، عبر أربع محطات مفصلية تآكلت السيادة الوطنية حتى لم يبق منها سوى اسم على الورق. فالأرض مستباحة بالقواعد الأجنبية، والقرار السياسي مرتهن للعواصم الكبرى، والخيارات الاستراتيجية تُفرض على حساب قضايا شعب البحرين ومصالحه وتطلعاته. وفي حين يتذرع الحكم بذرائع واهية تبقى الحقيقة الماثلة أن ن هذه السياسات لم تجلب سوى مزيد من التبعية وتآكل الهوية الوطنية.

فيما يبقى التحدي الجوهري الذي يواجه شعب البحرين اليوم هو: كيف يستعيد قراره الوطني المسلوب حيث جُعل من التبعية عقيدة حكم ومن القواعد الأجنبية ضمانة بقاء.

فعلى امتداد هذه المحطات، ظل صوت الشعب البحريني غائباً أو مُغيباً بالحديد والنار، فالأغلبية الشعبية عبرت مراراً عن رفضها للقواعد الأجنبية، وعن استنكارها للتدخلات العسكرية، وعن غضبها من التطبيع مع العدو الصهيوني. ومع ذلك، مضت السلطة في خياراتها من دون أدنى اعتبار لإرادة الناس.

ولا يعكس هذا التجاهل المستمر لإرادة الشعب سوى خطيئة تاريخية، وجريمة بحق السيادة والاستقلال، ورسالة مفادها أن تراب الوطن رهن التشبث بالحكم.

إن ما جرى ويجري في البحرين نتيجة خيارات سلطوية، إن استعادة سيادة الشعب ليست ترفاً سياسياً، بل واجباً وجودياً لحماية الهوية والكرامة والسيادة. ولن يكون ذلك إلا استمرار الحراك الشعبي حتى يفرض الشعب إرادته، وحتى تعود البحرين وطناً حرّاً لا قاعدة عسكرية ولا تابعاً لأنظمة استبدادية أو تحالفات استعمارية.



■ محطات بددت السيادة الوطنية

■ الأسطول الخامس
استقلال مسلوب منذ اللحظة الأولى (1971)

■ دخول درع الجزيرة
نيران خارجية في وجه الشعب (2011)

■ القاعدة البريطانية
عودة قوة الاستعمار بثوب جديد (2018)

■ اتفاقات التطبيع
الطعنة الأخيرة في نعش السيادة (2020)



مسيرة كتابة دستور البحرين بعد الاستقلال

الصراع بين الإرادة الشعبية والاستئثار بالحكم

بعد إعلان استقلال البحرين عن الاستعمار البريطاني في 14 أغسطس 1971، كان الانتقال إلى دولة ذات سيادة كاملة يتطلب إطارًا قانونيًا يحدد شكل الحكم، وينظم العلاقة بين الحكم والشعب بما يضمن حقوق المواطنين ومشاركتهم في صناعة القرار السياسي، فكان دستور العام 1973 المعروف بالدستور العقدي هو الثمرة الأولى لهذه المرحلة التأسيسية، والذي حمل في طياته طموحات كبيرة دونها المجلس التأسيسي المنتخب لبناء دولة حديثة وديمقراطية، لكن مسيرته لم تكن خالية من التحديات والانعطافات الحادة حتى وصل إلى طريق مسدود اسمه قانون أمن الدولة سيئ الصيت.



> بين الدستور العقدي والدستور المنحة... كل ما تم هو تغييب إرادة الشعب بالكامل وصارت القاعدة أن الملك هو مصدر السلطات جميعاً وبيده وضع الدستور وتعديلاته وتغييراته

لحظة التأسيس وآمال الديمقراطية

شهدت فترة ما قبل وبعد الاستقلال حراكًا سياسيًا وشعبيًا مكثفًا، دعت فيه قوى وطنية نخبوية وشعبية إلى صياغة دستور عصري يضمن المشاركة الشعبية في صناعة القرار وبلورة الحريات العامة والحقوق الأساسية، فجاء دستور 1973 ليترجم هذه جزءًا من التطلعات إلى وثيقة قانونية يُبنى عليها آنذاك، والذي نص على حاكمية الشعب مصدر كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والأهم من ذلك، أنه نص على مجلس وطني منتخب يتمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية، وهو ما كان يُنظر إليه كخطوة أولى نحو ترسيخ الديمقراطية في بدايات الاستقلال.

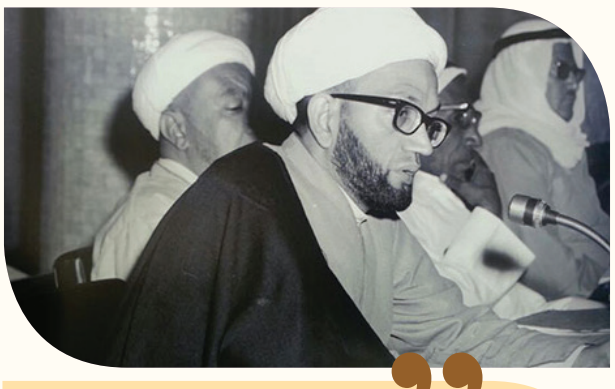
ووضع الدستور محددات أي تعديلات حيث تقول المادة (104) من دستور 1973م: (يشترط لتعديل أي حكم من أحكام هذا الدستور أن تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس الوطني، وأن يصدّق الأمير على التعديل، وذلك استثناء من حكم المادة (35) من هذا الدستور).

الدستور بين التعليق والعودة

لم تدم التجربة الدستورية طويلاً، ففي عام 1975، وبعد عامين فقط من سريانه، تم تعليق العمل بدستور 1973 وحل المجلس الوطني، أُرجع الحكم الأسباب إلى خلافات بين الحكومة والمجلس حول بعض القوانين في مقدمها قانون أمن الدولة، لكن الواقع أن القرار كان مدفوعًا برغبة الحكومة بالاستئثار بالقرارات وتجنب الرقابة والمحاسبة البرلمانية.

فدخلت البحرين بعد ذلك في حقبة قانون أمن الدولة السوداء واستمرت لأكثر من عقدين، ما أدى إلى تفجّر انتفاضة الكرامة في أواخر العام 1994 والتي أريقت فيها دماء المئات واعتقل فيها الآلاف من المواطنين، حتى أواخر التسعينيات شهد البحرين تحولاً هامًا مع صعود الحاكم الحالي إلى سدة الحكم، وبشر في بدايات بمشروع إصلاحي لا يلغي اللبنة الأساس التي تشكلت عبر دستور 1973م وتمثل هذا المشروع في صياغة ميثاق العمل الوطني عام 2001، والذي حظي بتأييد شعبي واسع، وكان الميثاق بمثابة خارطة طريق لإعادة الحياة البرلمانية التي كانت مطلبًا أساس في انتفاضة الكرامة، إلا أن ملك البحرين أصدر بعد عام وبإرادة منفردة دستور عام 2002، دون العودة الاكتراث بالتطلعات الشعبية آنذاك.

وفي هذه الحالة كان المرتقب أن يشكل مجلسًا تأسيسيًا عن طريق الانتخاب الحرّ لوضع دستور جديد أو ادخال التعديلات التي تلتقي مع الميثاق على



> دخل سماحة آية الله قاسم إلى المجلس الوطني حاصدًا على 1079 صوتًا وهي أعلى نسبة وعدد أصوات في البحرين ككل في أول انتخابات برلمانية بعد المجلس التأسيسي

دستور 1973م تعبيراً عن كون الشعب هو مصدر السلطات وبيده وضع الدستور. إلا أنَّ ما تم هو تغييب إرادة الشعب بالكامل، وصارت القاعدة أن الملك مصدر السلطات جميعاً، وبيده وضع الدستور وتعديلاته، وكأنَّ الشعب الذي بذل ما بذل في سبيل تركيز قاعدة أنه "مصدر السلطات جميعا" قد انقلب على رأيه في تصويته للميثاق متنازلاً عن هذا الحق، مفوّضاً الأمر للملك تفويضاً كليّاً.

صلاحيات البرلمان وغياب التمثيل

رغم عودة الحياة البرلمانية وفق رؤية الحكم، ظل دستور 2002 وتداخل السلطات محل جدل كبير، حيث قلص الدستور الذي عُرف باسم دستور المنحة من صلاحيات المجلس النيابي المنتخب مقارنة بدستور 1973، ومنح صلاحيات أوسع للملك ولمجلس شوري معين بكامل أعضائه من قبل الملك يوازي المجلس المنتخب. كما أن قضايا مثل الدوائر الانتخابية والتمثيل العادل للأصوات ظلت تشكل نقطة خلاف رئيسية، كل ذلك أثر على قدرة البرلمان في القيام بدوره التشريعي والرقابي وأثر أيضًا على تمثيل كافة أطياف المجتمع البحريني بشكل عادل وفعال.

تزايدت حدة هذه الانتقادات بعد قبل وبعد ثورة 14 فبراير العام 2011، حيث تزايدت المطالبات بإصلاحات دستورية وسياسية أوسع تضمن حكومة منتخبة بالكامل وبرلمانًا ذا صلاحيات تشريعية ورقابية كاملة، وعودًا لدستور 1973 الأصلي أو ما هو أفضل منه، هذه المطالب لم تُلبَّ، مما ترك الدستور والعملية السياسية في البحرين محط خلاف رئيس ومستمر حتى اللحظة.

إن مسيرة كتابة الدستور في البحرين بعد الاستقلال تعكس صراعًا بين طموحات شعبية عريضة نحو التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية الفعالة، وبين أطماع الحكم في الاستئثار بالسلطة والثروة، فدستور 1973 (الدستور العقدي) يظل رمزًا لتلك الطموحات الديمقراطية التي لم تكتمل، بينما يمثل دستور 2002 (الدستور المنحة) محاولة لترسيخ الاستفراد بعيدًا عن الحكم الرشيد الذين يضمن العدالة والمساواة والتمثيل الحقيقي للجميع.

14 أغسطس التاريخ المغيّب من ذاكرة الوطن

لماذا تُغيّب الاحتفالات الوطنية في ذكرى الاستقلال؟

في الوقت الذي تحتفل فيه غالبية الدول بيوم استقلالها عن الاستعمار الأجنبي، تثير حالة البحرين تساؤلات حول غياب الاحتفالات الرسمية بيوم 14 أغسطس، وهو التاريخ الذي أعلنت فيه البحرين استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام 1971. بدلاً من ذلك، تركز الحكومة احتفالاتها بشكل حصري تقريبًا على يوم 16 و17ديسمبر، والذي يُشار إليه بـ «العيد الوطني» عبر قرار رقم (14) لسنة 1971 والذي صدر في 11 ديسمبر من العام نفسه، و»عيد الجلوس» الذي اختاره الملك الحالي للاحتفاء بوصوله الوراثي إلى سدة الحكم، ويفتح هذا التباين باب النقاش حول الأولويات الوطنية تاريخيًا وسياسيًا بين الشعب والحكم.



يوم الاستقلال المنسي

يوم 14 أغسطس 1971 يمثل اليوم التاريخي المفصلي الذي شهدت فيه البحرين استقلالها، منهية بذلك قرونًا من الوجود البريطاني بأشكاله المختلفة، ومؤذنة ببدء مرحلة الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة. هذا التاريخ، في أي سياق آخر، كان ليكون محط احتفال وطني كبير، كونه يرمز إلى التخلص من التبعية الخارجية وتحقيق السيادة الوطنية وإن لم تكتمل فصولها. ومع ذلك، لا يُعامل هذا اليوم في البحرين بالقدر نفسه من الأهمية الرسمية الذي يُعامل به يوما 16 و17 ديسمبر. لا تُقام فيه المسيرات، ولا ترفع فيه الأعلام ولا تُلقى الخطابات الملكية بل لا يُشار إليه كذكرى وطنية.

هذا الغياب الرسمي يترك انطباعًا بأن هناك رغبة في تحويل التركيز التاريخي من لحظة التحرر من النفوذ الخارجي إلى لحظات مرتبطة بالقبيلة لا الدولة.

التربع على كرسي الحكم

على النقيض تمامًا، يحظى يوما 16 و17 ديسمبر باحتفالات رسمية كبرى تنفق فيها أموال طائلة، وهذا التاريخ يرتبط بذكرى جلوس عيسى بن سلمان آل خليفة (والد الملك الحالي) على العرش عام 1961، واليوم الذي حدد للاحتفال بتولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في عام 1999. إن التركيز على هذا التاريخ يعكس رغبة في ترسيخ مفهوم أن الدولة الحديثة ووجودها السيادي يرتبطان بشكل وثيق بتاريخ الأسرة الحاكمة وجلوسها على العرش، أكثر من ارتباطها بلحظة التحرر من الاستعمار الأجنبي، ويمكن تفسير ذلك بأنه محاولة لتقديم سردية تاريخية تضع شرعية الحكم في صميم الهوية الوطنية، وربط بناء الدولة وتشكلها بتاريخ أسرة ودخولها إلى البحرين.

دلالات التغييب

إن تفضيل 16 و17 ديسمبر على 14 أغسطس في الاحتفالات الرسمية يمكن أن يحمل دلالات قبيلة وسياسية ذات أبعاد مختلفة وأوجه متعددة، يأتي في مقدمتها بناء سردية تاريخية رسمية ترتبط بعقدة أطلق عليها الحكم مسمى (الفتح)، تُعلي هذه العقدة من شأن مراحل معينة في تاريخ البحرين، وتهمش مراحل أخرى، وترتكز في الخطابات الملكية تحت عنوان (الإرث الجليل) وهو ما يسمى في أدبيات الحكم وسرديته (تأسيس البحرين كدولة مستقلة في عهد أحمد آل خليفة -المُلقب بالفاتح- عام 1783م)، متجاهلة بذلك حضارة شعب البحرين الضاربة في جذور التاريخي.

ومصطلح (الفتح) ارتبط في التاريخ الإسلامي بحملات الجيوش خارج حدود الدولة لنشر الإسلام، لكن استخدامه في البحرين شكّل جدلاً، فقد دخل أهلها الإسلام طوعًا في السنة الثامنة للهجرة، بعدما تلقّوا رسالة من الرسول الأعظم محمد (ص) حملها مبعوثه العلاء الحضرمي إلى المنذر ابن ساوى، وهي وثيقة تاريخية ما زالت محفوظة في متحف البحرين الوطني.

مع ذلك فإن التأصيل لخطاب الفتح يهدف إلى تحويل التركيز من مفهوم «الاستقلال» كتحرر وطني من الهيمنة الخارجية إلى مفهوم «الاحتفال بالوطن» هو احتفال بعائلة أو قبيلة مثله مثل اختبار الولاء الوطني بنفس المعيار ما يجعل من حكم القبيلة محور الهوية الوطنية، إلا أن 14 أغسطس بقي محافظاً على مكانته في نفوس الأجيال المتتابعة في البحرين والمطالبة بالتحول الديمقراطي وإنهاء الدكتاتورية. ويثير النمط الرسمي للاحتفالات الوطنية تساؤلات حول الرغبة في صياغة ذاكرة جماعية تركز على تاريخ القبيلة على حساب المحطات الوطنية الكبرى، وصياغة سردية حول تاريخ شواهده ضاربة في جذور التاريخ الإسلامي من مقام الصحابي الجليل صعصعة ابن صوحان العبدي وإبراهيم بن مالك الأشتر وأمير محمد البربغي حتى مسجد الخميس وغيرهم من معالم وأعلام ما ملأ الخافقين.





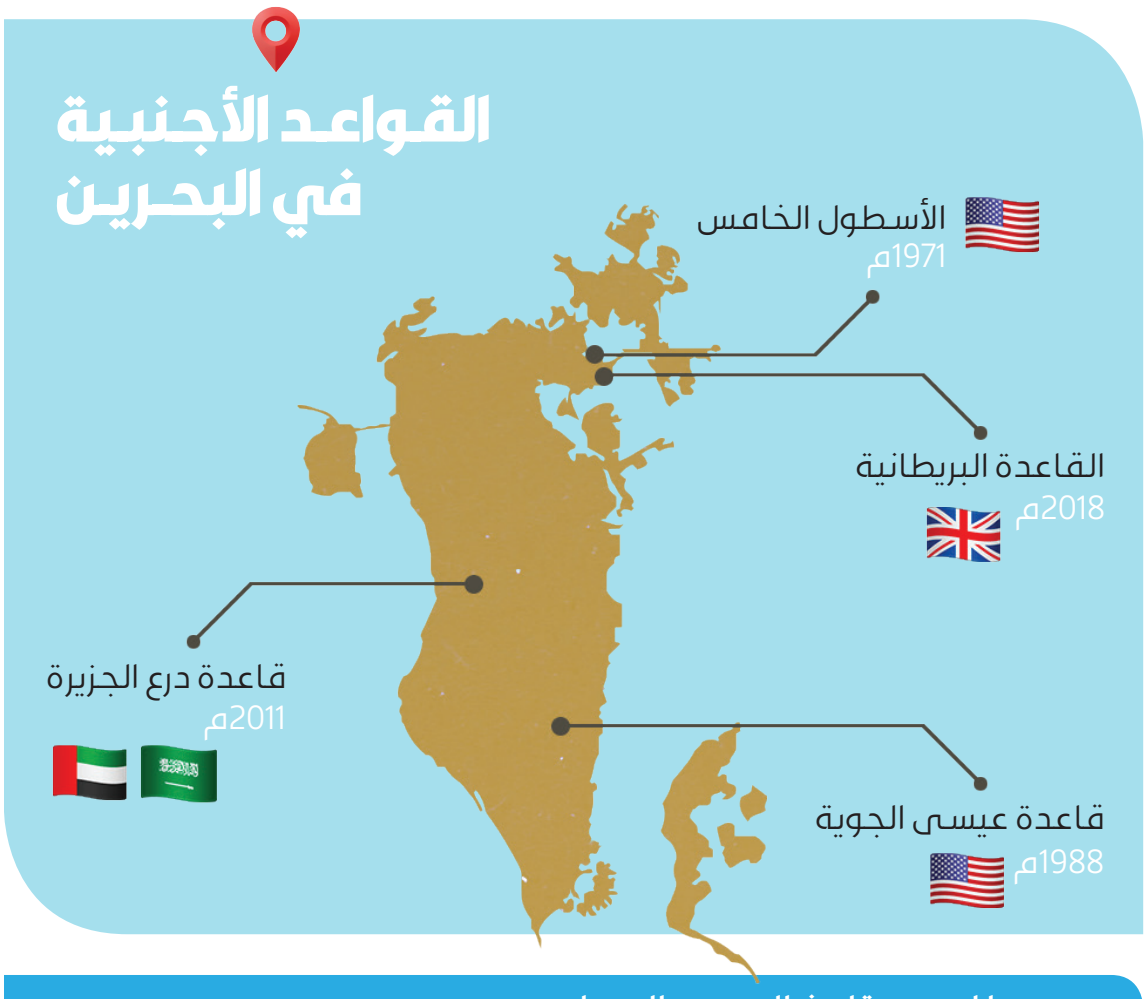
الوفاق



الاستقلال هو مبتغى ومطلب كل حر ووطني وشريف في بلده، وأن عملية استبدال الإستعمار باستعمار آخر عسكرياً وسياسياً وأمنياً هو نتيجة خلل في بنية الدولة لعدم حماية حق المواطنة. إن الشعوب والأنظمة تختلف في جزئيات تفصيلية وتعمل على بناء التوافقات عليها من أجل أن تسير السفينة في الإتجاه الصحيح، لكن في البحرين الخلاف في الأمور الأساسية والمفصلية التي تشكل أساس الدولة ومنها موضوع الاستقلال، فحتى موعده وتوقيته تم تحريفه من قبل السلطة وسعت إلى طمس التاريخ الحقيقي له وهو الرابع عشر من أغسطس، وقس على هذا الكثير من الملفات والقضايا الجوهرية في موضوع الاستقلال والسيادة والمواطنة التي يفترق فيها الشعب عن السلطة مسافات كبيرة

■ نائب الأمين العام
سماحة الشيخ حسين الديهي

القواعد الأجنبية في البحرين



■ محطات من تاريخ البحرين المعاصر

■ مايو 1970	البحرينيون يصوتون على دولة ديمقراطية مستقلة أول استفتاء بإشراف أممي
■ أغسطس 1971	البحرين تعلن استقلالها عن الاستعمار البريطاني
■ ديسمبر 1971	البحرين وأمريكا توقعان اتفاقاً يسمح باستئجار المرافق البحرية والعسكرية
■ ديسمبر 1973	إجراء أول انتخابات برلمانية للمجلس الوطني المكون من 44 عضواً 30 منهم منتخبين
■ أغسطس 1975	تعليق العمل بدستور 1973 وحل البرلمان وإنهاء التجربة البرلمانية الأولى في البلاد
■ أكتوبر 1991	حكومة البحرين توقع اتفاقية دفاعية مع أمريكا ينص على حماية مرافق الميناء
■ ديسمبر 1992	إنشاء مجلس الشورى المعيّن في محاولة للالتفاف على مطلب إعادة الحياة البرلمانية
■ ديسمبر 1994	انطلاق انتفاضة الكرامة بعد اعتقال سماحة الشيخ علي سلمان في 5 ديسمبر
■ فبراير 2001	استفتاء حول ميثاق العمل الوطني يحظى بتأييد واسع
■ فبراير 2002	الملك يعلن التحول إلى الملكية ويصدر دستورًا بإرادة منفردة وصلاحيات محدودة
■ مايو 2002	إجراء الانتخابات البرلمانية لأول مرة منذ 30 عاما وسط مقاطعة المعارضة الوطنية
■ أكتوبر 2006	جمعية الوفاق تكتسح الإنتخابات البرلمانية وتحصد 64% من الصوت الإنتخابي
■ فبراير 2011	انطلاق ثورة 14 فبراير بعد عقد من الاحتقان السياسي في البلاد
■ فبراير 2011	انسحاب أكبر كتلة برلمانية في تاريخ البحرين من مجلس النواب

